

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche
Scientifique

جامعة عمار ثليجي - الأغواط

كلية: العلوم الاجتماعية

القسم: علم الاجتماع والديموغرافيا

الميدان: العلوم الاجتماعية

الشعبة: علم اجتماع

التخصص: علم اجتماع التربية

مطبوعة (دروس)

موجهة لطلبة ماستر علم اجتماع التربية المستوى السنة الثانية

التربية الخاصة

من إعداد: د. أمال بن سعدة

الرتبة: أستاذ محاضر صنف (ب) جامعة الأغواط

الإيميل: ama.bensaada@lagh-univ.dz

السنة الجامعية: 2026/2025

الصفحة	الفهرس
أ - ب	مقدمة
	الفصل الأول: الفرق بين التربية العامة والتربية الخاصة
9	تمهيد
10	1. مدخل مفاهيمي (التربية الخاصة - التربية العامة)
13	2. الفرق بين التربية العامة والتربية الخاصة
16	3. مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة
17	4. تاريخ التربية الخاصة (مراحل التربية الخاصة)
19	5. فئات التربية الخاصة
20	خلاصة
	الفصل الثاني: المبادئ التي تركز عليها التربية الخاصة
24	تمهيد
24	1. الأسس التي تقوم عليها التربية الخاصة
25	2. المبادئ الواجب مراعاتها في الخدمات الخاصة
30	خلاصة
	الفصل الثالث: أهداف التربية الخاصة واتجاهاتها
32	تمهيد
32	1. أهداف التربية الخاصة
33	2. اتجاهات التربية الخاصة
37	خلاصة
	الفصل الرابع: الحاجات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة (التدخل التربوي في مجال التربية الخاصة)

39	تمهيد
39	1. الحاجات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة
40	2. الاحتياجات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة
44	خلاصة
الفصل الخامس: المشكلات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة	
46	تمهيد
46	1. المشكلات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة
48	2. القضايا والمشاكل التربوية التي يجب العمل على حلها لذوي الاحتياجات الخاصة
51	خلاصة
الفصل السادس: المدارس المتخصصة (المراكز النفسية البيداغوجية، صغار الصم والبكم، صغار المكفوفين..)	
53	تمهيد :
53	1. المراكز النفسية البيداغوجية و مسألة التكفل لذوي الاحتياجات الخاصة
54	2. استراتيجيات المراكز النفسية البيداغوجية
59	خلاصة
الفصل السابع : الأقسام المدمجة	
61	تمهيد:
61	1. الدمج مقابل التربية الخاصة (مفاهيم ومبادئ)
64	2. أهداف الأقسام المدمجة (التعليم الدامج)
65	3. مبادئ الأقسام المدمجة
67	4. أنواع الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة

71	خلاصة
الفصل الثامن : التمييز الايجابي لذوي الاحتياجات الخاصة	
73	تمهيد
74	1. تعريف الأشخاص ذوي الاعاقة
77	2. الحقوق العامة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المقررة في القانون 09-02
78	3. أليات وقاية ذوي الاحتياجات الخاصة من التمييز وخطاب الكراهية
82	خلاصة
الفصل التاسع: مراكز اعادة التربية:	
84	تمهيد
84	1. الاطار المفاهيمي لمراكز اعادة التربية والأحداث المعنيين بإعادة التربية
86	2. تنظيم المراكز المتخصصة لإعادة التربية (المراكز المتخصصة في إعادة التربية)
87	3. الخدمات التي تقدمها مراكز إعادة التربية للأحداث
92	خلاصة:
الفصل العاشر: المناهج التربوية للمؤسسات المتخصصة	
94	تمهيد
94	1. البرامج والخدمات التعليمية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة
96	2. إستراتيجيات التدريس في التربية الخاصة
97	3. التكنولوجيا المساعدة في برامج التعليم الخاص
98	4. خدمات الدعم وإعادة التأهيل المقدمة للمتعلمين
98	5. التربية الخاصة استراتيجيات وتوجهات حديثة لتعزيز الإدماج التعليمي

101	خلاصة
103	خاتمة
109-105	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها مجال التربية والتعليم، تبرز التربية الخاصة كمجال حيوي يتقاطع فيه البعدان التربوي والسوسيولوجي، نظرًا لارتباطه الوثيق بقضايا العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. إذ لم يعد الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة مقتصرًا على تلبية حاجاتهم التعليمية الفردية، بل أصبح يعكس وعيًا مجتمعيًا متناميًا بأهمية إدماجهم وضمان مشاركتهم الفاعلة داخل البنية الاجتماعية. وانطلاقًا من هذا التصور، يهدف هذا العمل إلى استكشاف التربية الخاصة بوصفها ممارسة اجتماعية وتربوية في آنٍ واحد، من خلال تحليل الأسس التي تقوم عليها، واستجلاء الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات التربوية في تحقيق الإدماج أو إعادة إنتاج أشكال التفاوت. كما يسعى إلى تسليط الضوء على القضايا والتحديات الراهنة التي تواجه هذا المجال، في سياق التحولات الثقافية والاجتماعية المعاصرة.

وتعتمد هذه المطبوعة على مقارنة علمية تحليلية تستند إلى مناهج بحث معتمدة ومصادر موثوقة، تجمع بين الأدبيات الأكاديمية الحديثة والدراسات ذات الصلة، بما يتيح فهمًا أعمق للتربية الخاصة في أبعادها المختلفة. كما يطمح إلى الإسهام في تطوير الممارسات التربوية وتعزيز الرؤى التي تدعم بناء نظام تعليمي أكثر إنصافًا وشمولًا.

فالتربية الخاصة فرع من فروع التربية يُعنى بتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بطريقة تعالج الفروق الفردية بين الأطفال (التلاميذ) وتلبي احتياجاتهم الفردية. وتشمل هذه العملية تخطيط وتنفيذ نظام فردي من أساليب التدريس، والمعدات والمواد المكيفة، والبيئات الخالية من الحواجز، وغيرها من البرامج والخدمات الرامية إلى مساعدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على تحقيق مستوى ممكن من الاكتفاء الذاتي والنجاح في المدرسة والمجتمع. ويصعب تحقيق مثل هذه الأهداف ما لم يتم إتاحة الفرص لهؤلاء الأطفال للحصول على التعليم في المدارس أو المراكز الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

ويتمثل الهدف الأساسي المنشود من التربية الخاصة في مساعدة وتمكين الأطفال ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة على تحقيق أقصى مدى ممكن من النمو والتكيف والتحصيل والاستقلالية. والتربية الخاصة هي تربية قبل أي شيء لكنها تُنفذ وفقًا لبدائل إدارية عديدة، وهي ذات جدوى اقتصادية وإنسانية.

وبالتالي نجد كل المجتمعات تحتاج أعداد هائلة من الأفراد في سن المدرسة الى خدمات التربية الخاصة، ويُعرف هؤلاء بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وهم تلاميذ يختلفون جوهريا عن التلاميذ الآخرين (العاديين) من حيث قدراتهم وأساليب تعلمهم. ويتمثل هذا الاختلاف الجوهري في أداء يزيد عن المتوسط أو ينخفض عنه بشكل جوهري، وبتعبير آخر هناك أفراد (معوقون) وهناك أفراد (موهوبون - متفوقون) وهناك أفراد من هم ضمن مؤسسات إعادة التربية وكلهم بحاجة الى تربية خاصة. والاعاقة فئات مختلفة:

الاعاقة العقلية، الاعاقة السمعية، الاعاقة البصرية، الاعاقة الجسمية، الاضطرابات الانفعالية (السلوكية)، صعوبات التعلم، اضطرابات ضعف الانتباه والنشاط الزائد، والتوحد واضطرابات التواصل. وعليه جاء هذا العمل المتواضع الذي نسعى من خلاله إلى تناول موضوع التربية الخاصة من زاوية سوسيولوجية، باعتبارها مجالا لا يقتصر على البعد التربوي البحت، بل يتداخل بشكل وثيق مع البنى الاجتماعية والثقافية التي تؤطره. فالتربية الخاصة تعكس في جوهرها طبيعة تمثلات المجتمع للإعاقة والاختلاف، كما تكشف عن أنماط التفاعل الاجتماعي وآليات الإدماج أو الإقصاء التي يتعرض لها ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي هذا السياق، سنعمل على تحليل الفوارق بين التربية العامة والتربية الخاصة، ليس فقط من حيث الأهداف والمناهج، بل من حيث دلالاتها الاجتماعية ووظائفها داخل المجتمع. كما سنتطرق إلى المبادئ التي تقوم عليها التربية الخاصة وأهدافها، مع ربطها بمفاهيم سوسيولوجية مثل العدالة الاجتماعية، تكافؤ الفرص، وإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية.

وسنحاول أيضًا إبراز الحاجات التربوية والمشكلات التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال فهمها كنتاج لتفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية، وليس كخصائص فردية معزولة. كما سنسلط الضوء على دور المؤسسات المتخصصة، والأقسام المدمجة، ومراكز إعادة التربية، في تحقيق الإدماج الاجتماعي، مع تحليل مدى فعاليتها في تقليص أشكال التهميش.

ويهدف هذا العمل إلى تقديم قراءة سوسيولوجية شاملة للتربية الخاصة، تساهم في فهم أعمق لهذا المجال، وتدعم الجهود الرامية إلى بناء نظام تربوي أكثر إنصافًا وشمولًا، قائم على الاعتراف بالاختلاف وتمثينه بدل إقصائه.

الفصل الأول:

الفرق بين التربية العامة والتربية
الخاصة

تمهيد:

يُعدّ التمييز بين التربية العامة والتربية الخاصة مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة المقاربات التربوية المعاصرة، خاصة في ظل التوجهات الحديثة التي تسعى إلى تحقيق تعليم شامل يستجيب لمختلف الفروق الفردية بين المتعلمين. فالتربية لم تعد تقتصر على نقل المعارف وفق نماذج موحدة، بل أصبحت عملية اجتماعية معقدة تهدف إلى إدماج جميع الأفراد، بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، داخل النسق التربوي والمجتمعي.

وانطلاقاً من ذلك، يكتسي تحديد مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة أهمية بالغة، باعتباره الأساس الذي تُبنى عليه مختلف أشكال التدخل التربوي. كما أن تتبع تاريخ التربية الخاصة يسمح بفهم التحولات التي عرفتتها نظرة المجتمعات إلى هذه الفئة، والانتقال من منطق العزل والإقصاء إلى منطق الرعاية والإدماج.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا الفصل إلى تناول الفروق الجوهرية بين التربية العامة والتربية الخاصة، مع التطرق إلى فئات التربية الخاصة وخصائصها، بما يساهم في توضيح طبيعة الخدمات التربوية المقدمة لكل فئة. كما يسعى إلى إبراز التكامل القائم بين هذين النمطين من التربية، في سياق السعي نحو تحقيق العدالة التربوية وتكافؤ الفرص.

وعليه، فإن هذا العمل لا يقتصر على عرض مفاهيم نظرية، بل يندرج ضمن رؤية سوسيولوجية تسعى إلى فهم التربية الخاصة كآلية من آليات التنظيم الاجتماعي، وكأداة لتحقيق الإدماج والحد من أشكال التهميش داخل المجتمع.

1 - مدخل مفاهيمي (التربية الخاصة - التربية العامة)

- مفهوم التربية الخاصة:

التربية الخاصة مجال مهم يعكس تفاعل المجتمع مع احتياجات الأفراد ذوي الإعاقة، وقد تطورت أساليب التربية الخاصة مع مرور الوقت من جهود فردية إلى أنظمة تعليمية شاملة تهدف إلى تلبية الاحتياجات التعليمية والنفسية والاجتماعية لهؤلاء الأفراد. واليوم تعمل فلسفة التربية الخاصة كنموذج شامل لمساعدة الأفراد ذوي الإعاقة على تحقيق إمكاناتهم الكاملة، وهو ما يتطلب فهماً عميقاً للعوامل التاريخية والبيئية والاجتماعية التي أثرت على هذا التطور. ويهدف هذا المجال إلى دمج الأفراد ذوي الإعاقة في المجتمع والتأكيد على أهمية توفير التعليم المناسب لهم مع مراعاة احتياجاتهم الخاصة. وتكتسب أهمية التربية الخاصة أهمية بالغة في الوقت الحالي، حيث يمتد تأثيرها إلى ما هو أبعد من تعليم الفئات الخاصة إلى انبناء مجتمع شامل يوفر فرصاً متساوية أمر بالغ الأهمية. تحظى حقوق الأفراد ذوي الإعاقة باهتمام متزايد من قبل الهيئات الوطنية والدولية، مما يعكس التزام المجتمعات بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص التعليمية. إذ تؤدي المؤسسات التعليمية دوراً حاسماً في تصميم البرامج التي تلبي احتياجات الأفراد المتنوعة، وتسهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم، وتوافر بيئة تعليمية مناسبة تدعم تعلمهم، وتهزز اندماجهم في المجتمع، وتشجع مشاركتهم الفعالة.

إن التربية الخاصة مجال يتطلب التعاون بين مختلف التخصصات والجهات المعنية، حيث يسهم التعاون بين المتخصصين في التعليم النفسي والاجتماعي والتأهيلي في تحقيق نتائج ايجابية وتحسين نوعية الحياة للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. فضلاً عن ذلك تسهم الأبحاث والممارسات الحديثة في تطوير استراتيجيات تعليمية جديدة تلبي احتياجات الطلاب. إن التركيز على دمج التكنولوجيا في برامج التعليم الخاص يفتح أفقاً جديدة للتعلم والتواصل، مما يعزز القدرة على معالجة التحديات التي يواجهها الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمع اليوم.¹

¹ - علاء عبد الخالق حسين المندلاوي، التربية الخاصة (استراتيجيات وتوجهات حديثة لتعزيز الاندماج التعليمي)، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بغداد، ط1، 2025 ص:21.

وحسب سالند SALEND : تشمل التربية الخاصة مجموعة من البرامج التي تهدف الى تقديم وتنظيم المعلومات والتعليمات والأنشطة لفائدة الطلاب ذوي الإعاقات، سواء كانت جسدية، سلوكية، حسية، عاطفية، أو صحية . يهدف ذلك إلى تعزيز نموهم في الجوانب الجسدية والاجتماعية والسلوكية والتعليمية¹

تُعرف التربية الخاصة بأنها نمط من الخدمات والبرامج التربوية تتضمن تعديلات خاصة سواء في المناهج أو الوسائل أو طرائق التعليم استجابة للحاجات الخاصة لمجموع التلاميذ الذين لا يستطيعون مسايرة متطلبات برامج التربية العادية².

وتعرف على أنها إحدى الوسائل التربوية ذات المضامين الإنسانية التي تهيئ فرصا متكافئة للتلاميذ على اختلاف مستوياتهم العقلية والجسمية والاجتماعية بما يضمن التطور المعرفي لهم وتحقيق الأهداف التربوية للمرحلة الابتدائية، والأهداف الإنسانية التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة منهم وحققهم في التعلم والحياة الكريمة، على أن الهدف الذي تتوخى التربية الخاصة تحقيقه، لا يقتصر على توفير منهاج خاص أو طرائق تربوية خاصة أو حتى معلما خاصا، ولكن الهدف يتضمن ايضا حقيقة أن كل شخص يستطيع المشاركة في فعاليات مجتمعه الكبير، وأن كل الأشخاص أهل للاحترام والتقدير وأن كل انسان له الحق في أن تتوفر له فرص النمو والتعلم. كذلك تعرف بأنها جملة من الأساليب التعليمية الفردية المنظمة التي تتضمن وضع تعليميا خاصا، ومواد ومعدات خاصة أو مكيفة وطرائق تربوية خاصة واجراءات علاجية تهدف الى مساعدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في تحديد الحد الأقصى الممكن من الكفاية الذاتية- الشخصية- والنجاح الأكاديمي ومساعدتهم في التكيف.

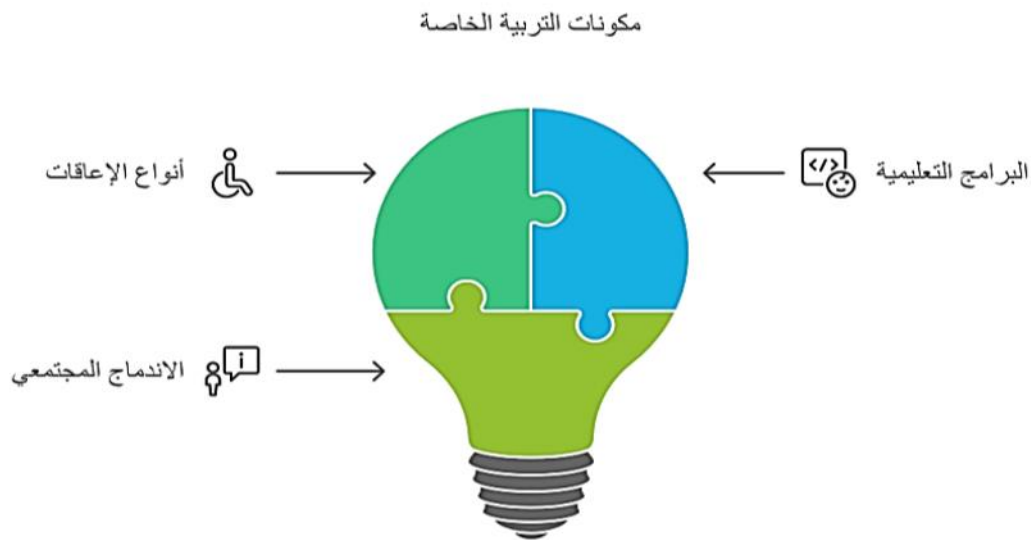
ويعرفها كل من هلهان وكوفمان (Hallhan,Kauffman) بأنها ذلك النوع من التعليم الذي يتم تصميمه خصيصا لإشباع تلك الحاجات غير العادية لطفل يعرف بأنه غير عادي أو لديه استثناء معين فردي أو مزدوج(تعدد اعاقه) وقد يتطلب ذلك اللجوء الى: مواد ووسائل خاصة،

¹ - Garry Hornby- Inclusive-Special-Education_-Evidence-Based-Practices-for-Children-with Special-Needs-and-Disabilities لNew York : Springer Science+Business Media 2014-p: 7.

² خادية سعيد عيشور، التربية الخاصة، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر تخصص علم اجتماع التربية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين -سطيف-2- الجزائر، 2020/2019، ص10.

واستراتيجيات تدريس معينة، أو أجهزة ومعينات وخدمات معينة.¹ كذلك هي مجموعة مجموعة من البرامج التي تهدف الى معالجة وتجاوز العوائق التي تعترض تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال استراتيجيات الوقاية والتعويض.²

في المقابل يجب اعطاء تعريف أو مفهوم التربية العامة: هي التربية التي تهتم بالأفراد العاديين وتتبنى منهاجا موحدا في كل فئة عمرية أو صف دراسي، بالإضافة الى طرق التدريس الجمعية في تدريس الأطفال العاديين في المراحل العمرية المختلفة، وتستخدم وسائل تعليمية عامة في المواد المتنوعة.



الشكل رقم (01) يوضح مكونات التربية الخاصة³

المصدر: علاء عبد الخالق حسين المنذلاوي، التربية الخاصة (استراتيجيات وتوجهات حديثة لتعزيز الاندماج التعليمي)، مرجع سبق ذكره ص: 20.

¹ - زياد كامل الملا وأخرون، أساسيات التربية الخاصة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، المملكة العربية السعودية، ط1، ب.ت، ص: 23.

² - William L. Heward (2013) Exceptional-Children-Introduction-Special-Education Ohio state: pearson education INC -p 28.

³ - علاء عبد الخالق حسين المنذلاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

2- الفرق بين التربية العامة والتربية الخاصة:

➤ تهتم التربية العامة بالأفراد العاديين، في حين تهتم التربية الخاصة بفئات الأفراد غير العاديين.

➤ تتبنى التربية العامة منهجاً موحداً في كل فئة عمرية أو صف دراسي في حين تتبنى التربية الخاصة منهجاً لكل فئة، تشتق منه الأهداف التربوية فيما بعد.

➤ تتبنى التربية العامة طرائق تدريسية جماعية في تدريس الأطفال العاديين في المراحل التعليمية المختلفة في حين تتبنى التربية الخاصة طريقة التعليم الفردي في تدريس الأطفال غير العاديين في الغالب.

➤ تتبنى التربية العامة وسائل تعليمية عامة في المواد المختلفة، في حين تتبنى التربية الخاصة وسائل تعليمية خاصة بفئات الأفراد غير العاديين. ومن هذه الوسائل ما يأتي:

الخريطة: تستخدم الخريطة في تعليم الطفل العادي، في حين تستخدم الخريطة المجسمة أو الناطقة مع الطفل * -جهاز الاوبتكون: (Optacon) يستخدم جهاز الاوبتكون (Optacon) في تدريس القراءة للمكفوفين، في حين لا يستخدم مثل هذا الجهاز في تدريس القراءة للأطفال العاديين.

لغة الإشارة : (Sign Language) تستخدم لغة الإشارة (Sign Language) في تدريس الصم، في حين لا تستخدم مثل هذه اللغة في تدريس الأطفال العاديين.

جهاز النطق الصناعي: يستخدم مع الأفراد ذوي الاضطرابات اللغوية كالمعوقين عقلياً، وسمعيّاً، والمصابين بالشلل الدماغي، في حين لا تستخدم مع الأطفال العاديين.

ومهما يكن من فروق بين أهداف التربية الخاصة والعامة، فإن كلاهما يهتم بالفرد، ولكن بطريقته الخاصة. ومع ذلك التربية العامة والخاصة تشترك في هدف واحد هو مساعدة الفرد أياً كان على تنمية قدراته واستعداداته إلى أقصى حد ممكن، والعمل على تحقيق أهدافه، وذلك من خلال توفير الظروف المناسبة لتحقيقها¹.

¹ - جمال محمد الخطيب ومنى صبحي الحديدي، المدخل الى التربية الخاصة، دار الفكر، الأردن، ط1، 2009، ص: 17.

✓ اذا نستطيع القول أن التربية العامة إحدى أدوات التنشئة الاجتماعية، حيث تعمل المدرسة على إعداد الأفراد للاندماج في المجتمع من خلال تعليمهم اللغة المشتركة والقيم الأخلاقية والثقافية، وتنمية روح المواطنة والانتماء. ويرى عالم الاجتماع إميل دوركايم أن التربية تؤدي وظيفة أساسية تتمثل في نقل الضمير الجمعي من جيل إلى آخر، وأن المدرسة تُعد امتدادًا للمجتمع، لأنها تُكوّن الأفراد وفق القواعد والمعايير التي يحتاجها المجتمع للحفاظ على استقراره. ومن هذا المنظور، فإن التربية العامة تسعى إلى خلق نوع من التجانس الاجتماعي، بما يسمح للأفراد بالاندماج في الحياة الجماعية والمشاركة في مختلف مؤسسات المجتمع.

أما التربية الخاصة، فقد جاءت نتيجة إدراك أن بعض الأفراد لا يستطيعون الاستفادة من التعليم العام بالكيفية نفسها بسبب إعاقات أو اضطرابات أو احتياجات تعليمية خاصة. لذلك فإن المجتمع لم يعد ينظر إلى هؤلاء الأفراد باعتبارهم خارج المنظومة التعليمية، وإنما باعتبارهم مواطنين لهم الحق في تعليم يراعي خصوصياتهم ويمكنهم من تحقيق أقصى درجات الاستقلالية والاندماج. ويعكس هذا التحول انتقال المجتمعات الحديثة من منطق الإقصاء والعزل إلى منطق الدمج والاعتراف بالتنوع الإنساني.

ويبرز الفرق السوسيولوجي بين التربية العامة والتربية الخاصة أيضًا في مفهوم العدالة الاجتماعية. فالتربية العامة تعتمد غالبًا على:

مبدأ المساواة: أي توفير التعليم نفسه لجميع المتعلمين.

بينما تعتمد التربية الخاصة على **مبدأ الإنصاف:** أي تقديم ما يحتاج إليه كل متعلم وفق قدراته وظروفه.

ومن هنا فإن العدالة لا تعني معاملة الجميع بالطريقة نفسها، بل تعني إزالة العوائق التي تمنع بعض الأفراد من الاستفادة من حقهم في التعليم. ويُعد هذا التحول انعكاسًا لتطور الفكر الاجتماعي الذي أصبح يركز على تكافؤ الفرص أكثر من التركيز على المساواة الشكلية.

ومن جهة أخرى، يرى بيير بورديو أن المدرسة ليست مؤسسة محايدة، بل قد تسهم في إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية من خلال ما سماه "الرأسمال الثقافي". فالأطفال الذين ينتمون إلى أسر

ذات مستوى ثقافي واقتصادي مرتفع يمتلكون فرصًا أكبر للنجاح مقارنة بغيرهم. وفي مجال التربية الخاصة، تصبح هذه الفوارق أكثر تعقيدًا، لأن المتعلم قد يواجه في الوقت نفسه تحديات صحية أو نفسية أو اجتماعية، إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية أو الثقافية. ولهذا، فإن التربية الخاصة تمثل محاولة للحد من تأثير هذه العوامل، من خلال توفير خدمات تربوية متخصصة تساعد على تقليل الفجوة بين المتعلمين.

كما يمكن تحليل الفرق بين التربية العامة والتربية الخاصة من خلال **النظرية الوظيفية** التي ترى أن كل مؤسسة اجتماعية تؤدي وظيفة تخدم استقرار المجتمع. فالتربية العامة تؤدي وظيفة إعداد المواطنين للحياة الاجتماعية والمهنية، بينما تؤدي التربية الخاصة وظيفة إدماج الفئات التي قد تكون معرضة للتهميش، بما يضمن مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك، فإن كلا النظامين يؤدي وظيفة اجتماعية مختلفة، لكنهما يلتقيان في خدمة المجتمع وتحقيق تماسكه.

وفي المقابل، تفسر **النظرية الصراعية** هذا الفرق باعتباره انعكاسًا للتفاوتات الاجتماعية. فعدم تكافؤ الإمكانيات بين المدارس، أو نقص الموارد المخصصة للتربية الخاصة، قد يؤدي إلى استمرار أشكال من اللامساواة. لذلك، فإن **نجاح التربية الخاصة** لا يتوقف على وجود تشريعات أو مناهج مناسبة فحسب، بل يتطلب أيضًا إرادة سياسية، وتمويلًا كافيًا، وتكوينًا مستمرًا للمعلمين، وتغييرًا في نظرة المجتمع إلى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

أما من **منظور التفاعل الرمزي**، فإن العلاقات اليومية داخل المدرسة تؤثر بعمق في بناء هوية المتعلم. فحين يُعامل المتعلم باحترام ويُمنح فرصة للمشاركة، تتعزز ثقته بنفسه ويزداد شعوره بالانتماء، بينما قد تؤدي الممارسات القائمة على الوصم أو التمييز إلى شعوره بالعزلة والانخفاض في تقدير الذات وهذا ما سوف نتناوله في الفصول الموالية من أهم المشاكل التي يواجهها ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولهذا، فإن نجاح التربية الخاصة لا يعتمد فقط على الوسائل التعليمية، بل أيضًا على طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المدرسة وثقافة قبول الاختلاف.

ويُعد الدمج المدرسي من أبرز مظاهر التحول السوسيولوجي في مجال التربية الخاصة، لأنه يعكس انتقال المجتمع من سياسة الفصل إلى سياسة المشاركة. فالدمج لا يهدف فقط إلى وجود المتعلم ذوي الاحتياجات الخاصة داخل القسم العادي، بل إلى توفير بيئة تعليمية واجتماعية تسمح له بالمشاركة الفعلية في الأنشطة والعلاقات المدرسية. كما ينعكس هذا الدمج إيجاباً على بقية التلاميذ، إذ يساهم في تنمية قيم التعاون، واحترام الاختلاف، والتضامن، وهي قيم أساسية لبناء مجتمع أكثر شمولاً.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الفرق بين التربية العامة والتربية الخاصة لا يتمثل في اختلاف الغاية النهائية، بل في اختلاف الوسائل والأساليب المعتمدة لتحقيقها. فكلتاها تسعى إلى إعداد الفرد للحياة الاجتماعية، غير أن التربية العامة تعتمد على برامج موحدة تستهدف الأغلبية، بينما تعتمد التربية الخاصة على برامج مرنة ومتكيفة مع احتياجات الأفراد. ومن ثم، فإن العلاقة بينهما هي علاقة تكامل وليست تعارض، لأن تحقيق تعليم شامل وعادل يتطلب وجود نظام تربوي قادر على الاستجابة للتنوع الإنساني، بما يضمن مشاركة جميع أفراد المجتمع في التنمية والاندماج الاجتماعي.

3- مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة:

إن مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة مفهوم واسع جداً، وهو يمس مجموعة من الأفراد تختلف حاجياتهم عن بقية أفراد المجتمع، وهو في الواقع مصطلح جاء خلفاً لمصطلح ذوي الإعاقة لأسباب فرضتها بحوث نفسية واجتماعية حديثة.

فقد تعددت المفاهيم الخاصة بهذه الفئة عند الأطباء، عن التربويين أو حتى عند مقدمي الخدمة المجتمعية، لكن هناك اتفاق عام على أن هذا المصطلح استخدم كتسمية لمجموعة من الأشخاص الذين لا يستطيعون ممارسة حياتهم بشكل طبيعي.¹

ترى شعبة بحوث التخطيط حول تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة أن ذوي الاحتياجات الخاصة هم أولئك الأفراد الذين ينحرفون عن المستوى العادي أو المتوسط في خاصية ما من الخصائص، أو

¹ - جمال محمد الخطيب ومنى صبحي الحديدي، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

في جانب ما أو أكثر من جوانب الشخصية إلى الدرجة التي تحتم احتياجاتهم إلى خدمة خاصة، تختلف عما تقدم إلى أقرانهم العاديين، وذلك لمساعدتهم على تحقيق أقصى ما يمكن بلوغه من النمو والتوافق.

في حين تُعرف منظمة الصحة العالمية المعاق بأنه الإنسان الذي يعاني من قصور حركي أو جسمي أو عقلي أو غيره نتيجة لعوامل ذاتية، أو حادث ترتب عليه آثار اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية، تحول بينه وبين اكتساب المعرفة الفكرية أو المهنية التي يؤديها الفرد العادي بدرجة كافية من المهارة والنجاح ما لم يتوفر له برامج وخدمات تتناسب مع نوع ودرجة إعاقته.¹

بينما يري المجلس العربي للطفولة والتنمية والإعاقة في تعريفهم لذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم : حالة من القصور أو الخلل في القدرات الجسمية أو الذهنية ترجع إلى عوامل وراثية أو بيئية تعوق الفرد من تعلم أو أداء بعض الأعمال التي يقوم بها الفرد السليم المشابه له في السن.²

4- تاريخ التربية الخاصة (مراحل التربية الخاصة) :

الاعاقة ليست ظاهرة حديثة بل هي ظاهرة عرفتتها المجتمعات الانسانية من أقدم العصور، إلا أنا تربية الأطفال والشباب المعوقين مهنة حديثة العهد نسبيا، حيث أن المحاولات الأولى لتربية وتدريب الأشخاص المعوقين تمتد جذورها في بدايات القرن الثامن عشر في الدول الأوروبية. وقد كتب هيوارد (Heward 2002) ان استجابات المجتمعات الانسانية للمعوقين قد شملت عمليا جميع ردود الفعل والانفعالات الانسانية وانها تراوحت بين الابداء والخُرافة والسخرية والشفقة والعزل من جهة. والدراسة العلمية وتوفير الخدمات والاحترام بوصفهم بشرا أولا ومعوقين ثانيا من جهة أخرى. ان تاريخ التربية الخاصة تاريخ طويل نابض بالحياة والحيوية ويتضمن بحد ذاته دراسة مثيرة للإهتمام لتطور المجتمعات البشرية.

ففي المجتمعات الانسانية البدائية كان البقاء هو الهدف الأساسي في الحياة، ولذلك كان المعوقون يهملون بل وأحيانا يقتلون ليعيش أفراد الجماعة الآخرون، فالإغريق والرومان القدماء كانوا يرسلون المعوقين إلى أماكن نائية ليُلقوا مصيرهم المحتوم أي . وعندما أصبح البقاء أحد

¹ - عزة جلال عبد الله حسين، ذوي الاحتياجات الخاصة في الأفلام التي تبثها القنوات الفضائية وعلاقتها بمفهوم الذات لديهم، المكتب العربي للمعارف، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط1، 2017، ص:94.

² - نفس المرجع ، ص: 95.

أهداف الحياة وليس هدفها الوحيد أصبح المعوقون بمثابة تسلية للأغنياء حيث كانت الاعتقادات الخرافية سائدة وشائعة على نطاق واسع¹

فقد ظهر في الصين الاهتمام بالمتفوقين في وقت مبكر (220 ق.م) من خلال وضع نظام دقيق لاختيارهم والبرامج التربوية المناسبة لهم.

وشجعت الديانات السماوية المجتمعات على توفير الحماية للمعوقين وأصبح الناس يتعاملون معهم من منظور الشفقة، فأنشئت دور رعاية خاصة للعناية بالمعوقين أو كانوا يتركون في بيوتهم دون توفير أية خدمات تربوية أو تأهيلية لهم. ومع تغير الاتجاهات نحو المعوقين أصبحت المعاملة انسانية أكثر إلا أنه لم يكن هناك ايمان بإمكانية تعديل سلوكهم .

ففي عهد الاسلام الذهبي فقد حظي المتفوقون والمعاقين باهتمام خاص، حيث خصص جزء من ارادات بيت مال المسلمين الى المحرومين والمعاقين وفئات اخرى وذلك ليتمكنوا من الوصول الى درجات عالية من العلم والأدب والسياسة.

أما في العصور الوسطى اتسمت معاملة المعاقين بالسخرية، حيث كان يحتفظ الملوك بهم من أجل تسليتهم، وبعد ظهور الكنيسة وفرت المعاهد الخيرية للمعتوهين والبلهاء سبل الرعاية السليمة. كما اهتم الخلفاء الراشدين والأمويين العباسيين وخلفاء العرب في الأندلس بالموهوبين ايماناً منهم بأنهم لا يمكن القيام بأعباء الحكم وتسيير أمور الحياة المختلفة دون الالتفات الى ذوي المواهب الخاصة.²

وفي القرن الثالث عشر وفرت الكنائس الأوروبية الملاجئ للمتخلفين عقلياً بقصد ايوائهم وحمايتهم من أذى مجتمعاتهم.

وفي القرن السابع عشر ظهرت محاولات في بعض الدول لتربية المعاقين من خلال الاستفادة من حواسهم كتعليم الصم.

أما في نهاية القرن الثامن عشر حدثت تغيرات هامة اشتملت على تطوير أساليب فعالة لتعليم الأطفال الصم والأطفال المكفوفين وتلى ذلك انبثاق أساليب تربوية فعالة للأطفال المتخلفين عقلياً

¹ - جمال محمد الخطيب ومنى صبحي الحديدي، مرجع سبق ذكره، ص:17.

² - جمال محمد الخطيب ومنى صبحي الحديدي، مرجع سبق ذكره، ص:18.

والمضطربين سلوكيا، وذلك في بدايات القرن التاسع عشر . وفي النصف الأخير من القرن التاسع عشر ابتدأت بعض الدول تخصص صفوفًا خاصة للأطفال المعوقين في المدارس الحكومية، واستمرت تلك الممارسة واتسعت. وبعد ذلك تطور الاهتمام بدمج المعوقين في الصفوف العادية إلى الحد الأقصى الممكن وذلك بفعل الجهود الكبيرة التي بذلها أولياء الأمور والأخصائيون في ميدان التربية الخاصة. فقد لعب الآباء والأمهات دورًا هامًا في تطوير الخدمات التربوية الخاصة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وذلك منذ عقد الخمسينات. وتمثل ذلك الدور بإنشاء الجمعيات المحلية والوطنية التي سعت إلى زيادة وعي المجتمع بحقوق الأطفال المعوقين وتفعيل الخدمات المقدمة لهم، وتشجيع التشريعات التربوية التي تضمن حق الجميع في التعليم الفعال ¹.

حيث يعتبر إيتارد (jean M.G 1775-1838) وهو طبيب فرنسي من أوائل المهتمين والمؤرخين لبدايات التربية الخاصة في فرنسا ويعتبر مرجعًا في تشخيص وتربية الصم، كما يعتبر سيجان (Edouard Seguin 1812-1880) من الرواد الأوائل في تاريخ التربية الخاصة، وهو أحد تلاميذ إيتارد والذي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحصل على شهادة الطب من جامعة نيويورك في عام 1861م وقد كان اهتمام سيجان مركزًا على تربية المعاقين عقليًا، ونشر بحثًا حول الطرائق الفيسيولوجية في علاجهم في عام 1866م، كما تعتبر منتسوري (Maria Montessori 1870-1952) والتي كانت أول سيدة إيطالية حصلت على درجة في الطب، من الرواد الأوائل الذين اهتموا بتعليم الأطفال العاديين والمعوقين عقليًا. ² وهناك العديد من الرواد المهتمين والمساهمين في بالأمور المتعلقة بالتربية الخاصة.

5- فئات التربية الخاصة:

من هم الأطفال الغير عاديين ؟

هو مصطلح يمتد على خط متصل بين التفوق والاعاقة، يتخلله المشكلات التعليمية والاضطرابات المختلفة. وليس معنى ذلك أنهم جميعًا ينتمون إلى صفة موحدة والفارق بينهما في

¹ - نفس المرجع، ص: 18.

² - زياد كامل المللا وأخرون، مرجع سبق ذكره ص: 27.

الدرجة إنما المقصود أنهم يشتركون جميعا في عدة أمور منها ضمنها حاجتهم جميعا الى الرعاية الخاصة والبرامج التربوية والتعليمية التي تختلف عما يقدم للعاديين.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن فئات غير العاديين هم أولئك الأفراد الذين ينحرف أدائهم عن متوسط أداء الأفراد العاديين بكل واضح وملحوظ في مختلف الصفات الحسية أو الحركية أو العقلية أو في التحصيل الدراسي.

وينقسم الأفراد الغير عاديين الى فئتين :

*ذوي الاحتياجات الخاصة وهم الموهوبين والمتفوقين.

* ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من مشكلات.¹

فمن المنظور التربوي يشير مفهوم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الى ذلك الطفل أو الشخص الذي ينحرف عن الفرد العادي أو المتوسط في:

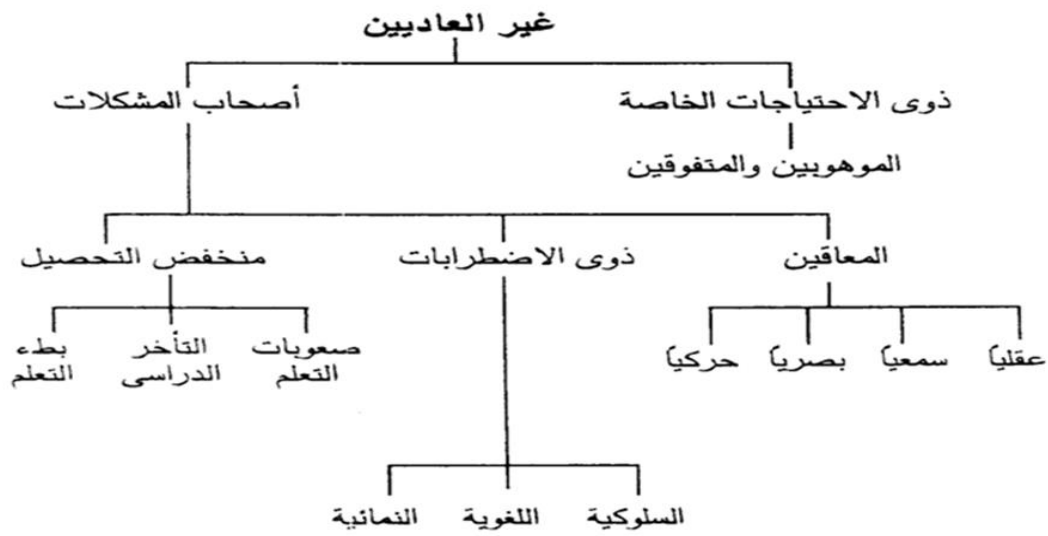
- الخصائص العقلية.
- القدرات الحسية.
- قدرات التواصل.
- نمو السلوك الاجتماعي والانفعالي.
- الخصائص الجسمية.

إن هذا الانحراف يجب أن يكون بدرجة يحتاج معها الطفل الى مواد ووسائل تعليمية خاصة، واستراتيجيات تعليمية خاصة لكل فئة، بالإضافة الى كوادِر مؤهلة للتعامل مع كل فئة، وعليه فان فئات التربية الخاصة (ذوي الاحتياجات الخاصة) تشمل:

- الموهبة والتفوق .
- الاعاقة العقلية .
- الاعاقة السمعية.
- الاعاقة البصرية.

¹ - عبد الفتاح عبد المجيد الشريف، التربية الخاصة وبرامجها العلاجية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 2011، ص:20.

- صعوبات التعلم.
- الاعاقة الجسمية والصحية.
- الاضطرابات الانفعالية السلوكية.
- اضطراب التوحد.
- الاصابات الناتجة عن الدماغ.
- اضطراب الانتباه المصحوب بالنشاط الحركي المفرط.¹



الشكل رقم (01) يوضح فئات الغير عاديين²

المصدر: عبد الفتاح عبد المجيد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص: 201

¹ نفس المرجع، ص: 24.

² عبد الفتاح عبد المجيد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

خلاصة:

يتبين أن التربية العامة والتربية الخاصة يشكّان نظامين متكاملين داخل المنظومة التربوية، حيث لا يمكن النظر إلى كل منهما بمعزل عن الآخر. فالتربية العامة توفر الإطار الشامل لتعليم جميع الأفراد وفق مناهج وخطط موحّدة نسبياً، بينما تأتي التربية الخاصة لتدعم هذا الإطار من خلال تقديم برامج وأساليب تعليمية متخصصة تستجيب لحاجات الفئات التي تتطلب رعاية تربوية متميزة.

كما يظهر أن الاختلاف بينهما لا يعني التعارض، بل يعكس تنوعاً في الأدوار والوظائف، إذ تسعى التربية الخاصة إلى تكييف التعليم وتفريده بما يتناسب مع قدرات المتعلمين، في حين تعمل التربية العامة على تحقيق الأهداف التربوية العامة للمجتمع.

وتؤكد النتيجة أيضاً على أهمية الاتجاه نحو الدمج التربوي والتعليم الشامل، باعتبارهما حلقة وصل بين المجالين، حيث يتيحان فرصاً متكافئة للتعلّم داخل بيئات تعليمية مشتركة مع توفير الدعم اللازم. وهذا يستلزم تطوير المناهج، وتأهيل المعلمين، واعتماد استراتيجيات تعليم مرنة تراعي الفروق الفردية.

وفي ضوء ذلك، فإن تحقيق تعليم فعّال وعادل يتطلب تنسيقاً مستمراً بين التربية العامة والتربية الخاصة، بما يضمن تنمية جميع المتعلمين وتمكينهم من الاندماج الإيجابي في المجتمع.

الفصل الثاني

الأسس والمبادئ التي تركز عليها
التربية الخاصة

الفصل الثاني: الأسس والمبادئ التي تركز عليها التربية الخاصة

تمهيد :

تُعَدُّ التربية الخاصة من المجالات التربوية الحديثة التي تهدف إلى رعاية الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم من تحقيق أقصى قدر ممكن من النمو والتكيف في المجتمع. وقد نشأت هذه التربية استجابةً لضرورة توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الأفراد، بغض النظر عن اختلاف قدراتهم أو إعاقاتهم. وتعتمد التربية الخاصة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي توجه ممارساتها وأساليبها، مثل مراعاة الفروق الفردية، وتقديم برامج تعليمية مناسبة، والعمل على دمج الأفراد في المجتمع، وتعزيز استقلاليتهم وثقتهم بأنفسهم.

ومن هنا، فإن فهم هذه المبادئ يُعَدُّ خطوة أساسية لكل من يعمل في هذا المجال، لما لها من دور كبير في تحقيق أهداف التربية الخاصة وضمان تقديم خدمات تعليمية فعّالة وشاملة تلبي احتياجات هذه الفئة.

1- الأسس التي تقوم عليها التربية الخاصة

تقوم التربية الخاصة على الأسس التالية:

- **الأساس الديني :** دعت الديانات السماوية والمذاهب إلى المساواة في الحقوق والواجبات، كما دعت إلى ضرورة رعاية المجتمع لأبنائه الضعفاء، فجاء كل ذلك ليمثل أحد المؤشرات الأساسية في أي مجتمع تجاه أبنائه المعوقين.

- **الأساس القانوني:** تمثل الاعلانات العالمية والتشريعات والنصوص القانونية التي صدرت عن مختلف المؤتمرات وهيئات الأمم المتحدة، والدساتير والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان والاعلانات العالمية لحقوق المعوقين وما تضمنته من توجهات خُلقية وأبعاد إنسانية، اعترافاً عالمياً بحقوق المعوقين، أن هذا الاعتراف يقضي، فيما يقضي بضرورة التزام دول العالم جميعها بتبني تلك الاعلانات والسياسات وتنفيذها، وسن القوانين التي تكفل تلك الحقوق.¹

¹ - مصطفى نوري القمش، خليل عبد الرحمن المعاينة، سيكولوجية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (مقدمة في التربية الخاصة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ط 1، 2007، ص: 21.

- الأساس الاقتصادي: يعني الاهتمام بتقديم الخدمات التعليمية العامة والمهنية للمعوقين وتدريبهم وفق قدراتهم حتى لا يشكل هؤلاء الأشخاص عبئاً على مجتمعهم، أن هذه التدابير التربوية توفر لهم فرص التعليم وتُعالج بطالتهم عن الانتاج، وتُحول قطاعاً كبيراً منهم الى الاسهام في الأنشطة الانتاجية المجتمعية.

- الأساس الاجتماعي (التربوي) :

أي الاهتمام بالفرد ضمن المجموعة التي ينتمي اليها وتعليمه متطلبات العيش الكريم بها، وهذا ما ساعد على ظهور الاتجاه التربوي المسمى (التأهيل المعتمد على المجتمع المحلي Community Based Rehabilitation) فالشخص المعوق يتعلم الأشياء من حوله، وطريقة العيش ضمن الجماعة التي يعيش فيها لكي يرضي رغباته ويشبعها، وضمن العيش الكريم.¹

2- المبادئ الواجب مراعاتها في الخدمات الخاصة :

يمكن اجمال اهم المبادئ الواجب أخذها بعين الاعتبار ومراعاتها في الخدمات الخاصة فيما يلي:

- الخدمات الخاصة حقوق أصيلة ومستمرة لذوي الاحتياجات الخاصة :

ان رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة حق أصيل مستمر كفلته الشرائع السماوية، ومبادئ حقوق الانسان في المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، تمكينا لهم من تنمية ما لديهم من استعدادات بما يجعلهم قادرين على حماية وإعالة أنفسهم، وعلى المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية وتطوير مجتمعاتهم.

فالطفل الذي لديه إعاقة له حقوق الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والتأهيلية في جميع مراحل نموه، وله حق العمل والتوظيف في مرحلة العمل، وله حق تكوين أسرة بالزواج ما لم يكن هناك حائلا يمنع ذلك، وله حق الحياة والتمتع بكافة الحقوق المادية والاجتماعية والادارية، كما أن عليه كل واجبات المواطنة بقدر الاستطاعة وتحمل المسؤولية.

¹ - نفس المرجع، ص: 22.

جدير بالذكر أن تجاهل هذه الحقوق أو اغفالها لا يؤدي سوى الى أن يدفع المجتمع الثمن باهضا عندما تزداد حالات أفراد هذه الفئات سوءا وتدهورا، فيتحولون الى طاقات معطلة غير مستثمرة، ويصبحون عالة على ذويهم ومجتمعاتهم، أو يكونون عرضة للانحراف الاجتماعي.¹

ان كفالة حقوق الرعاية في النواحي المختلفة لذوي الاحتياجات الخاصة لا ينبغي فهمها على أنها حقوق انسانية قائمة على مجرد الشفقة والاحسان الذي تستثيره حالات عجزهم أو قصورهم، ولكن لأن رعايتهم وتنمية استعداداتهم والاستغلال المحكم لقدراتهم المتبقية وتوجيهها، يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الخطة العامة لتنمية الموارد البشرية في المجتمع، فالعائد النفعي والاستثماري من هذه الرعاية والخدمات لا يجنيه أفراد هذه الفئات فحسب، وانما يجنيه المجتمع ذاته أيضا في صورة مكاسب اجتماعية واقتصادية ربما فاقت أضعاف ما ينفق عليهم، وذلك عن طريق ادماجهم في البيئة الاجتماعية وكسر طوق عزلتهم، واطلاق طاقاتهم الانتاجية، ومشاركاتهم الايجابية في مختلف أوجه الحياة المعيشية، وتمكينهم من الاسهام بدور بناء في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعهم.

ولقد أكدت نتائج دراسة أمريكية تتعلق بمرود التربية الخاصة أن بإمكان المجتمع استرجاع كلفة التربية الخاصة للمعوق بنسبة 35 مرة من انتاجه في بحر عشرة سنوات من حياته المنتجة، كما أسفرت نتائج دراسة أجريت في تونس أن بإمكان المعوق تعويض كلفة تربيته وإعداده بنسبة تتراوح بين 9 و 16 مرة عن طريق انتاجه.

- الخدمات الخاصة خدمات متكاملة وشاملة (التدخل المبكر):

إن التربية الخاصة المبكرة أكثر فاعلية من التربية في المراحل العمرية المتقدمة، فمراحل الطفولة المبكرة مراحل حساسة على صعيد النمو، ويجب استثمارها إلى أقصى حد ممكن، وكذلك يعتبر الكشف والتدخل المبكر احد المبادئ الرئيسية في ميدان التربية حد ممكن، وكذلك يعتبر الكشف والتدخل المبكر احد المبادئ الرئيسية في ميدان التربية.² أي الاسراع قدر الإمكان في تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية الشاملة مثل: خدمات الوقاية والرعاية الصحية الأولية كذلك التأهيلية،

¹ - عبد المطلب أمين القريطي، سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 2005، ص: 35.

² - عبد الرزاق عمار، عوائق التربية الخاصة، المجلة العربية للتربية (السنة الثانية، العدد الأول)، ادارة التربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1982، ص: 89-124.

والتربوية والنفسية اللاحقة، ولا يقتصر توجيه لك الخدمات على الأطفال المعنيين أنفسهم، وإنما يشمل أيضا أسرهم، والتدخل على مستوى البيئة والمجتمع المحلي.¹ كما أنه نظام خدمات متنوعة تربوية، وعلاجية، ووقائية، واستجابات مدروسة تقدم للأطفال الصغار من الميلاد وحتى 6 سنوات ممن لديهم احتياجات خاصة نمائية، وتربوية ومعرضين لخطر الإعاقة لأسباب متعددة، بغرض تنمية، وتعزيز قدرات الطفل، وتنمية مهارات المحيطين به، لمساعدته بما يتناسب مع احتياجاته، ولا يركز التدخل المبكر على الطفل فقط ولكنه يولي اهتماما كبيرا للأسرة أيضا، فالتدخل المبكر امتداد للبرامج التربوي في سن ما قبل المدرسة، بنظرة فاحصة تحليلية نستنتج أن التدخل المبكر هي تلك الخدمات الشاملة الضرورية الطبية الوقائية العلاجية التأهيلية، والتربوية، والنفسية، والاجتماعية دون عمر السادسة من مرحلة الطفولة لذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من إعاقة أو تأخر نمائي، في ظل برامج تعتمد عليها الحكومات وتوليها اهتماما كبيرا وهي برامج التدخل المبكر.

ونسلط الضوء على أهم أهداف برامج التدخل المبكر:

تمثل الأهداف في عملية التدخل المبكر النتائج المرجوة للطفل والبرامج ذاتها، وبالنسبة للطفل يتم تحديد الأهداف وفقا لقواعد فردية، وعادة ما ترتبط بنتائج معينة لقياس:

- حاجات الطفل وجوانب قوته، ويعد العمل انطلاقا من الأهداف الفردية من أهم اتجاهات التربية الخاصة، وتوجد بعض الأهداف طويلة المدى والمتصلة بالعمومية، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند معاملة كل طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة وتشمل هذه الأهداف ما يلي:

- إعداد الأطفال للمشاركة في حياة المجتمع.
- تنمية الخبرة الاجتماعية واستراتيجيات التعلم الفعالة،... ومن الأهداف الأخرى للبرامج:
- تقليل الأثر السلبي لجانب الصعوبة على مجال النمو الكلي للأطفال.
- قليل الحاجة الدائمة لخدمات التربية الخاصة المقدمة لهم.

¹ - لالوش صليحة، عييب غنية، التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مجلة سوسيلوجيا، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجزائر، 2021، ص:142

- تنمية خبراتهم، وثقتهم في دفع تعلم ونمو أطفالهم.¹
- تمكين أكبر عدد ممكن من الأطفال من دخول مرحلة التأسيس بلغة تتناسب مع أعمارهم وباستراتيجيات تواصل من أجل بلوغ أعلى مستويات التحصيل في السنوات الأولى، ومن أجل تقديم أساس للدعم المتواصل فيما بعد .
- تمكين الأسر على التصرف السليم لصالح أطفالهم، وذلك للعمل على تأكيد إدراكهم لأثار الإعاقة، وإتاحة المعلومات المتميزة بالموضوعية، وبالحيادية وبدقة المرجعية وبالتطوير.
- يُقدم التدخل المبكر خدمات التقييم، والخدمات المخصصة لخفض أو إزالة أثار الإعاقات المفترضة أو لوقاية النمو من المشكلات الأخرى، وهكذا تنخفض الحاجة إلى الخدمات الخاصة الأساسية.²

✓ إذاً نستطيع القول أن الهدف النهائي لبرامج التدخل المبكر من الركائز الأساسية في مجال التربية الخاصة، إذ تستهدف الأطفال في مراحلهم الأولى من النمو، حيث تكون فرص التأثير الإيجابي أكبر، وإمكانيات تعديل مسار النمو أكثر فاعلية. وتتمثل أهم أهداف هذه البرامج في العمل على الكشف المبكر عن الإعاقات أو مؤشرات التأخر النمائي، بما يسمح بالتدخل في الوقت المناسب قبل تفاقم الصعوبات، وتقليل آثارها على مختلف جوانب نمو الطفل.

كما تهدف هذه البرامج إلى الحدّ من تطور الإعاقة أو التقليل من شدّتها من خلال تقديم خدمات علاجية وتربوية متكاملة، تشمل التدريب الحسي والحركي، وتنمية المهارات اللغوية والمعرفية، مما يسهم في تحسين القدرات الوظيفية للطفل. وفي هذا السياق، تسعى برامج التدخل المبكر إلى تنمية الجوانب الشاملة لشخصية الطفل، سواء كانت عقلية أو نفسية أو اجتماعية، بما يساعده على تحقيق توازن في نموه العام.

ومن بين الأهداف الجوهرية أيضًا تعزيز استقلالية الطفل من خلال تدريبه على المهارات الحياتية الأساسية التي تمكنه من الاعتماد على نفسه في مواقف الحياة اليومية، إلى جانب تهيئته

¹- ابراهيم سالم السباطي وآخرون، التدخل المبكر، مكتبة الراشد، القاهرة (مصر) ، ب.ط،(ب ت)،ص:38.

²- لالوش صليحة، عبيد غنية، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

للاندماج في البيئة الأسرية والمدرسية والمجتمعية. كما تعمل هذه البرامج على دعم الأسرة وإرشادها، باعتبارها شريكاً أساسياً في عملية التأهيل، وذلك من خلال تزويدها بالمعارف والمهارات التي تساعد على التعامل السليم مع طفلها.

إضافة إلى ذلك، تسعى برامج التدخل المبكر إلى توفير بيئة تعليمية وتأهيلية مناسبة تراعي احتياجات الطفل الفردية، وتعتمد على خطط تربوية فردية مبنية على التشخيص الدقيق. كما تهدف إلى تحسين فرص التعلم المستقبلية، عبر إعداد الطفل للالتحاق بالمؤسسات التعليمية المناسبة، سواء كانت عادية أو متخصصة.

وفي المجمل، فإن برامج التدخل المبكر تسعى إلى تحقيق أفضل نمو ممكن للطفل، والرفع من جودة حياته، وتقليل الأعباء المستقبلية على الأسرة والمجتمع، من خلال استثمار السنوات الأولى التي تُعدّ مرحلة حاسمة في بناء شخصية الفرد.

خلاصة:

تعتمد التربية الخاصة أولاً على مبدأ تفريد التعليم، أي مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين وتكييف البرامج وفق قدراتهم. كما تقوم على التشخيص المبكر والدقيق لتحديد نوع الإعاقة واحتياجات الفرد، مما يسمح ببناء خطط تربوية مناسبة.

ومن أهم مبادئها أيضاً تكافؤ الفرص التعليمية، حيث يُمنح جميع الأفراد الحق في التعلم دون تمييز، مع توفير بيئة تعليمية ملائمة. وتؤكد كذلك على الدمج التربوي كلما كان ذلك ممكناً، لتمكين المتعلم من التفاعل مع أقرانه داخل المجتمع.

كما تركز على التكامل بين الجوانب التربوية والنفسية والاجتماعية، من خلال تعاون فريق متعدد التخصصات (معلم، أخصائي نفسي، أخصائي نطق.....)، وتعتمد على التقويم المستمر لمتابعة تقدم المتعلم وتعديل البرامج عند الحاجة.

وفي المجمل، تسعى هذه الأسس إلى تنمية قدرات الفرد إلى أقصى حد ممكن وتحقيق استقلاليتة واندماجه الفعّال في المجتمع.

A decorative graphic of a scroll, rendered in light gray with black outlines. The scroll is partially unrolled, with the top and bottom edges showing the rolled-up portion. It is positioned in the center of the page, behind the main text.

الفصل الثالث:

أهداف التربية الخاصة

الفصل الثالث: أهداف التربية الخاصة واتجاهاتها

تمهيد:

تعدّ التربية الخاصة مجالاً تربوياً وإنسانياً يسعى إلى تمكين الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من حقهم في التعلم والنمو المتكامل، شأنهم شأن باقي أفراد المجتمع. ونظراً لما تتميز به هذه الفئة من خصائص وحاجات متنوعة، فإن تحديد أهداف التربية الخاصة يُعتبر خطوة أساسية لتوجيه الجهود التربوية نحو تحقيق أفضل مستوى ممكن من التطور.

وتتبع أهمية هذه الأهداف من كونها لا تقتصر على الجانب الأكاديمي فقط، بل تمتد لتشمل تنمية الجوانب النفسية والاجتماعية والمهارية، بما يساعد المتعلم على التكيف مع بيئته وتحقيق قدر من الاستقلالية. كما تسعى إلى تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص والاندماج الاجتماعي، من خلال توفير برامج وخدمات تعليمية متخصصة تراعي الفروق الفردية.

وعليه، فإن أهداف التربية الخاصة تمثل الإطار المرجعي الذي يوجّه مختلف الممارسات التربوية، ويضمن إعداد الفرد ليكون عنصراً فاعلاً ومنتجاً داخل مجتمعه.

1- أهداف التربية الخاصة

تهدف التربية الخاصة إلى العناية بالأفراد ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة بفئاتها المختلفة (المتفوقين والموهوبين والمعاقين)، وذلك من خلال اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بمنع حدوث الإعاقة، والكشف المبكر عن الاضطرابات والإعاقات، والعمل على التخفيف من شدة تأثيرها، وتجنب الظروف التي من شأنها أن تعمل على تطور الإعاقة، كما تهدف إلى تنمية المهارات الأساسية واستثمارها لدى هذه الفئات كل حسب استعداداته وإمكانياته وفق خطة مدروسة وبرامج للوصول بهم إلى أفضل مستوى ممكن، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه بنجاح، وتتضح أهدافها فيما يلي:

➤ **هدف وقائي:** اعداد برامج الوقاية من الاعاقة بشكل عام، والعمل ان أمكن على تقليل

حدوث الاعاقة عن طريق البرامج الوقائية.

➤ **هدف علاجي:** التعرف إلى الأطفال غير العاديين وذلك من خلال أدوات القياس والتشخيص المناسبة لكل فئة من فئات التربية الخاصة.

➤ **هدف تعليمي:** إعداد البرامج التعليمية لكل فئة من فئات التربية الخاصة.

- إعداد طرائق التدريس لكل فئة من فئات التربية الخاصة، وذلك لتنفيذ وتحقيق أهداف البرامج التربوية على أساس الخطة التربوية الفردية .

- اعداد الوسائل التعليمية والتكنولوجية الخاصة بكل فئة من فئات التربية الخاصة.

- تهيئة وسائل البحث العلمي للاستفادة من قدرات الموهوبين وتوجيهها واتاحة الفرصة أمامهم في مجال نبوغهم.

➤ **هدف وظيفي:** يهدف هذا النوع على مساعدة الطفل ذوي الاحتياجات الخاصة. ويقوم المرشد النفسي والتربوي بعمل تأهيل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتكيف مع الإعاقة.

➤ **هدف اجتماعي:** مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، وذلك بحسن توجيههم ومساعدتهم على النمو وفق قدراتهم واستعداداتهم وميولهم.

- تأكيد كرامة الفرد وتوفير الفرص المناسبة لتنمية قدراته حتى يستطيع المساهمة في نهضة الأمة.

➤ **هدف انساني:** الإسلام كرم الإنسان ووضعت التشريعات والقوانين، من أجل تسهيل

حياة المعوقين وحصولهم على حقوقهم وتكافؤ الفرص في المجتمع .¹

2- **اتجاهات التربية الخاصة:** تعمل برامج التربية الخاصة في العادة في اتجاهين :

- **الاتجاه الوقائي:**

حيث حددت منظمة الصحة العالمية الاتجاه الوقائي 1976 على أنها تلك الإجراءات المنظمةة والمقصودة هدفها الاساس هو عدم حدوث أو التقليل من حدوث الخلل أو القصور المؤدي الى

¹ - مسفر بن عقاب بن مسفر العتيبي، مقدمة في التربية الخاصة، شعبة الابداع للطباعة والنشر، مصر، ط1، 2018، ص ص:17،18.

العجز في الوظائف الفسيولوجية أو السلوكية عند الفرد وهذا يمكن السيطرة عليه من خلال احدى الوسائل التالية:

- إزالة العوائق أو العوامل التي تسبب حدوث الاصابة بالخلل.
- المساعدة من تقليل الآثار السلبية للإعاقة.
- استخدام وسائل التشخيص الجيدة من أجل الكشف المبكر عن الإعاقة ويتم ذلك عن طريق قيام المستشفيات بدورها، وكذلك رياض الاطفال ووسائل الاعلام من أجل تحقيق السلامة الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية، وكذلك الكشف المبكر للإعاقة لأن الكشف المبكر للإعاقة قد يساعد على عدم ظهورها أو التقليل من خطرها وشدتها كذلك على المجتمع أن يتدخل للتخفيف من وطأة الإعاقة عن طريق تقبل هذه الفئة ودعمها نفسياً واجتماعياً وتوفير البرامج المخصصة لها لتطوير قدراتها وإمكاناتها.

- الإتجاه العلاجي:

يقوم الاتجاه العلاجي على إزالة القصور أو التخفيف من حدوث الإعاقة عن طريق التعويض. فعند الشخص المعاق سمعياً مثلاً يتم دعم الحاسة البصرية أو الحسية وذلك بتأهيل المعاق واستغلال امكانياته وطاقاته الكامنة إلى أقصى حد ممكن.

قد يجد الدارس لموضوع التربية الخاصة الكثير من المصطلحات التي تدل على فئة الاطفال غير العاديين مثل مصطلح الاطفال المعوقين Handicapped Children وهذا المصطلح يدل على الاطفال غير العاديين Exceptional Individualize فيما عدا الموهوبين، كذلك لا بد من التمييز بين مصطلح غير العاديين وغير الأسوياء Abnormal children إذ يدل مصطلح غير الاسوياء على الاطفال الذين يعانون من الأمراض النفسية والعقلية، بينما الأطفال غير العاديين هم المنحرفون عن المتوسط في الاتجاه السلبي أو الايجابي .

كما يجب التمييز بين العجز Disability والاعاقة Handicap حيث تدل الأولى (العجز) على قصور عند الشخص في أداء الوظائف الفسيولوجية لديه، بينما تدل الثانية (الإعاقة) على عدم

قدرة الفرد على تلبية متطلبات أداء دوره في المجتمع، أما مصطلح الإصابة Impirment إصابة الفرد قبل الولادة أو أثناءها بخلل فسيولوجي أو جيني أو سيكولوجي.¹

✓ نستطيع القول بأن التربية الخاصة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف التربوية والإنسانية التي تتجاوز مجرد تعليم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ تقوم فلسفتها على الإيمان بأن لكل فرد الحق في التعلم والنمو والمشاركة في المجتمع وفق قدراته وإمكاناته. ومن هذا المنطلق، فإن الهدف الأساسي للتربية الخاصة يتمثل في توفير تعليم ملائم يراعي الفروق الفردية، ويستجيب للاحتياجات الخاصة لكل متعلم، بما يسمح بتنمية قدراته المعرفية واللغوية والاجتماعية والحركية إلى أقصى حد ممكن. فهي لا تركز على جوانب القصور التي يفرضها نوع الإعاقة، وإنما تعمل على اكتشاف جوانب القوة لدى الفرد واستثمارها، حتى يصبح أكثر استقلالية وقدرة على الاندماج في مختلف مجالات الحياة.

كما تهدف التربية الخاصة إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال إزالة الحواجز التي تحول دون استفادة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من حقهم في التعليم، وذلك عبر تكييف المناهج الدراسية، واستخدام الوسائل التعليمية المناسبة، وتوفير الكوادر المتخصصة القادرة على التعامل مع مختلف الإعاقات. ويُعد هذا التوجه تجسيداً لمبدأ العدالة التربوية، الذي يقتضي معاملة المتعلمين وفق احتياجاتهم الحقيقية، وليس وفق مبدأ المساواة الشكلية الذي قد يؤدي إلى تكريس الفوارق بدل الحد منها.

وتسعى التربية الخاصة كذلك إلى إعداد الأفراد للحياة العملية والاجتماعية، من خلال تنمية مهارات التواصل، والاستقلالية، وحل المشكلات، والاعتماد على الذات، بما يساعدهم على الاندماج في الأسرة والمدرسة وسوق العمل. لذلك فإن نجاح التربية الخاصة لا يقاس فقط بالمستوى الأكاديمي الذي يحققه المتعلم، وإنما أيضًا بمدى قدرته على التكيف مع محيطه،

¹ - تيسير مفلح كوافحة و عمر فواز عبد العزيز، مقدمة في التربية الخاصة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 5، الأردن، 2011 ص ص:1716.

والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، والإسهام في التنمية بوصفه فردًا منتجًا يتمتع بحقوقه وواجباته.

أما من حيث الاتجاهات، فقد شهدت التربية الخاصة تحولًا كبيرًا في فلسفتها وأساليبها. فبعد أن كانت تعتمد في الماضي على عزل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة داخل مؤسسات ومدارس منفصلة، أصبح الاتجاه الحديث يقوم على مبدأ الدمج التربوي والاجتماعي، الذي يهدف إلى تعليمهم داخل المدارس العادية كلما سمحت ظروفهم بذلك، مع توفير خدمات الدعم اللازمة. ويعكس هذا التحول تطور النظرة إلى الإعاقة، حيث لم تعد تُفهم باعتبارها مشكلة فردية، بل باعتبارها نتيجة لعدم قدرة البيئة على الاستجابة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تركز الاتجاهات الحديثة على أهمية التدخل التربوي المبكر، لأن اكتشاف الإعاقة في مراحلها الأولى والتكفل بها تربويًا يسهم في الحد من آثارها، ويزيد من فرص تطور الطفل ونجاحه الدراسي والاجتماعي. وإلى جانب ذلك، برز اتجاه يعتمد على العمل متعدد التخصصات، حيث تتكامل جهود المعلمين، والأخصائيين النفسيين، وأخصائيي النطق، والأطباء، والأسر، من أجل إعداد برامج تربوية شاملة تستجيب لاحتياجات كل متعلم بصورة دقيقة.

وبذلك، فإن أهداف التربية الخاصة واتجاهاتها تعكس انتقالًا من مفهوم الرعاية التقليدية إلى مفهوم التمكين والاندماج، حيث أصبحت الغاية الأساسية هي تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من ممارسة حقوقهم في التعليم، وتنمية قدراتهم، وتحقيق استقلاليتهم، وضمان مشاركتهم الكاملة والفاعلة في المجتمع، بما ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان والمساواة وتكافؤ الفرص.

خلاصة :

تتمحور أهداف التربية الخاصة حول تمكين الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من تنمية قدراتهم إلى أقصى حد ممكن، من خلال توفير تعليم ملائم لخصائصهم. وتسعى إلى تحقيق الاستقلالية الشخصية، وتعزيز التكيف النفسي والاجتماعي، إضافة إلى تنمية المهارات الأكاديمية والحياتية. كما تهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص التعليمية، ودعم الاندماج في المجتمع، وإعداد الفرد ليكون قادرًا على المشاركة الفعالة في الحياة اليومية والمهنية. وفي المجمل، تسعى التربية الخاصة إلى تحسين جودة حياة المتعلم ومساعدته على تحقيق ذاته ضمن بيئته.

الفصل الرابع

الحاجات التربوية لذوي الاحتياجات
الخاصة (التدخل التربوي في مجال
التربية الخاصة)

الفصل الرابع: الحاجات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة (التدخل التربوي في مجال التربية الخاصة)

تمهيد:

تُعَدُّ الحاجات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها بناء البرامج والخدمات التعليمية الموجهة لهذه الفئة، حيث تختلف هذه الحاجات باختلاف طبيعة الإعاقة ودرجتها، وكذلك الخصائص الفردية لكل متعلم. ومن هنا تبرز أهمية التعرف الدقيق على هذه الحاجات لضمان تقديم تعليم مناسب وفعال.

ولا تقتصر الحاجات التربوية على الجانب الأكاديمي فحسب، بل تشمل أيضًا الجوانب النفسية والاجتماعية واللغوية والحركية، مما يستدعي اعتماد مقاربات تربوية شاملة ومتكاملة. كما تتطلب هذه الحاجات توفير بيئة تعليمية ملائمة، ووسائل وأساليب تدريس تتسم بالمرونة والتكيف مع قدرات المتعلمين.

وعليه، فإن فهم الحاجات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة يُعَدُّ خطوة أساسية نحو تحقيق تعلم ناجح، يساعدهم على الاندماج في المجتمع، وتنمية استقلاليتهم، وتحسين جودة حياتهم بشكل عام.

1- الحاجات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة :

هناك فرق بين الحاجات والاحتياجات:

الحاجات هي أشياء يشعر بها الفرد بأنه محروم، فيشعر بالتوتر والقلق وعدم الاتزان ويصاحبه شعور قوي بضرورة اشباعها وتتطلب منه بعض الأنشطة التي تؤدي إليها، وإذا تم اشباعها يعود إليه اتزانه ويزول الشعور بالقلق والتوتر، علما بأن هذه الحاجات لا يمكن اشباعها تماما لأنها تتجدد بصورة دائمة، فنجد الدكتور "عزة راجح" عرف الحاجة بأنها : (حالة من النقص أو الافتقار أو الاضطراب الجسدي أو النفسي، ان لم تلق اشباعا، أثارت لدى الفرد نوعا من التوتر أو الضيق لا يلبث أن تزول متى أُشبعَت الحاجة).

وبالتالي نقول أن الطفل في نموه لا يحتاج الى مجرد الحصول على الطعام والشراب والهواء بل يحتاج الى جانب ذلك الى تهيئة الجو العاطفي والانفعالي السليم الذي يدعم شخصيته. ومن التعريفات للحاجة نذكر ما قدمه Kaufman, 1993 الحاجة بأنها الفجوة القائمة بين النتائج الحالية والنتائج المرجوة أو المرغوبة.

وعليه فالحاجة هي الفجوة بين ما هو موجود وما هو متوقع، ومن الناحية الاجرائية فهي التغيرات المطلوب إحداثها من معارف وخبرات ومهارات واتجاهات ذوي الاحتياجات الخاصة.

2- الاحتياجات التربوية: المعاق كغيره من الأفراد في المجتمع بحاجة إلى تعليم لذا يجب أن يتوفر التعليم المتكافئ لمن هم في سن التعليم ورفع الاهتمام بتعليم الكبار، وذلك عن طريق مؤسسات خاصة بهم وإمكانياتهم، وإشباع احتياجاتهم الثقافية مثل الحاجة إلى القراءة والاطلاع والاستفادة من مجالات المعرفة المتعددة وذلك بتوفير الأدوات والوسائل الثقافية اللازمة والكتب التي تناسب ميولهم، مثل الندوات والمحاضرات والمسابقات الثقافية .¹

ونظرا لكون مقدرة الفرد على التعلم تتأثر بالإعاقات التعليمية المختلفة، وتعوق الأداء المدرسي لدى التلاميذ، تصبح خدمات التربية الخاصة ضرورة لهؤلاء الفئات الخاصة حتى نتمكن من مساعدتهم على تطوير مهاراتهم وقدراتهم وشخصياتهم، وإعادة تأهيلهم ليتواصلوا مع عالمهم بغض النظر على مدى العجز الظاهر لديهم أو مستوى القصور في نموهم

مثال : تتضمن الرعاية التربوية للمعاقين سمعيا أهم المهارات التالية :

✚ مهارات التدريب السمعي.

✚ مهارة قراءة الشفاه.

✚ مهارة لغة الإشارة والأصابع.

وبالتالي نذكر أهم الاحتياجات التي هي بأمرس الحاجة اليها المعاق سمعيا:

- الاحتياجات الأولية للطفل المعاق سمعيا:

¹ - حوامدي الساسي، محاضرات مقياس التربية الخاصة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2021/2020، ص:13.

وهي تلك الاحتياجات التي يحتاجها الكائن العضوي ليؤدي وظائفه الطبيعية ويمارس عمله بانتظام (الحاجة للمأكل والملبس والمأوى والرعاية الطبية).

- الحاجة للأمن والحب :

فهو يحتاج لأن يشعر بالحب ومحبة الآخرين له وإنه مرغوب فيه .

- الحاجة إلى تحقيق الذات :

تشبع هذه الحاجة من خلال المجهودات التي تبذل لإشباع حاجته للنمو والتحصيل كما يمكن إشباع تلك الحاجة من خلال إشباع حاجته للانتماء بالانضمام إلى مجموعة من أقرانه .

- الحاجة إلى اللعب :

ويمكن تلميتها من خلال إحساسه بالانتماء والأمن الذي ينبعث من مشاركته الفعالة والناجحة في مختلف ألوان النشاط الفردية والجماعية .

- الاحتياجات التعليمية:

فهو يحتاج إلى أساليب تعليمية تختلف عن الأساليب المتبعة مع العادين، كذلك يجب تقييم قدرات الطفل المعاق سمعياً والعمل على تنمية قدراته وإمكاناته لإعادة تأهيله.¹

✓ تتمثل الحاجات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة في مجموعة المتطلبات التعليمية

والنفسية والاجتماعية التي ينبغي توفيرها حتى يتمكنوا من التعلم وفق قدراتهم وإمكاناتهم، وهي حاجات تختلف باختلاف نوع الإعاقة ودرجتها، مما يجعل التدخل التربوي في مجال التربية الخاصة ضرورة لا غنى عنها لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. فالتدخل التربوي لا يقتصر على تقديم التعليم، بل يشمل جميع الإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تشخيص احتياجات الطفل، ووضع خطة تعليمية مناسبة، وتوفير الوسائل البيداغوجية والتقنية التي تساعد على تجاوز الصعوبات التي تعيق تعلمه واندماجه.

¹ - عزة جلال عبد الله حسين، ذوي الاحتياجات الخاصة في الأفلام التي تبثها القنوات الفضائية وعلاقتها بمفهوم الذات لديهم، المكتب العربي للمعارف، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

ويستند هذا التدخل إلى مبدأ تفريد التعليم، أي مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين، لأن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لا يمكن إخضاعهم لبرامج تعليمية موحدة، بل يحتاج كل منهم إلى أساليب تدريس تتناسب مع خصائصه. ولهذا تعتمد التربية الخاصة على برامج تربوية فردية، ومناهج مكيفة، ووسائل تعليمية متخصصة، إضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة التي تسهل عملية التعلم والتواصل، مثل لغة الإشارة، وطريقة برايل، والوسائل السمعية والبصرية، والبرامج الرقمية المساندة.

كما يشمل التدخل التربوي خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، لأن نجاح العملية التعليمية يرتبط أيضًا بالحالة النفسية للطفل وشعوره بالأمان والانتماء والثقة بالنفس. لذلك يعمل المختصون في التربية الخاصة، بالتعاون مع الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين وأخصائيي النطق وإعادة التأهيل، على إعداد برامج متكاملة تساعد الطفل على تنمية مهاراته المعرفية واللغوية والاجتماعية، وتطوير قدراته على التفاعل مع محيطه والاستقلالية في حياته اليومية. ويعد إشراك الأسرة في هذا التدخل عنصرًا أساسيًا، لأنها تمثل الامتداد الطبيعي للعملية التربوية، وتسهم في متابعة البرامج التعليمية وتعزيز نتائجها خارج المؤسسة التعليمية.

ويهدف التدخل التربوي أيضًا إلى تحقيق الإدماج التربوي والاجتماعي، بحيث لا يقتصر دوره على معالجة جوانب القصور، وإنما يركز على تنمية قدرات الطفل واستثمار إمكاناته، بما يسمح له بالمشاركة الفاعلة في الحياة المدرسية والمجتمعية. ويستلزم ذلك توفير بيئة تعليمية مهيأة، وتكوين المعلمين في مجال التربية الخاصة، وتطوير المناهج لتكون أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات المتعلمين، إلى جانب توفير خدمات المرافقة والتوجيه المستمر.

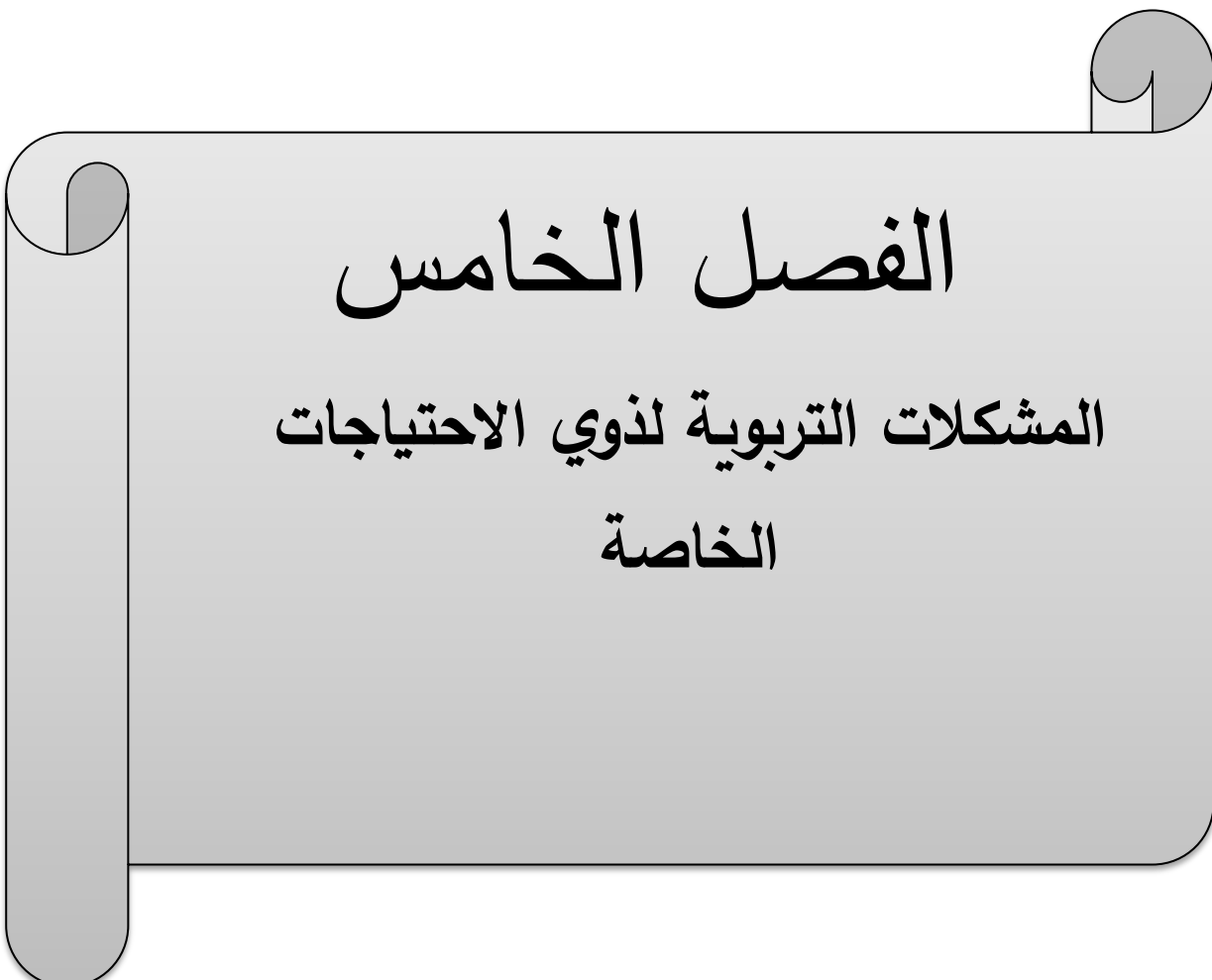
وعلى الرغم من أهمية التدخل التربوي، فإن فعاليته تبقى مرتبطة بمدى توفر الإمكانيات البشرية والمادية، ووجود سياسة تعليمية شاملة تقوم على التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية بالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية. فكلما كان التدخل مبكرًا، ومبنيًا على تقييم دقيق لاحتياجات الطفل، ازدادت فرص نجاحه في تنمية قدراته وتحقيق استقلاليته واندماجه في المجتمع.

ومن ثم، فإن الحاجات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة لا تعني توفير التعليم فقط، وإنما تعني بناء منظومة متكاملة من الخدمات والبرامج التي تراعي خصوصية كل متعلم، وتجعل من التربية الخاصة وسيلة لتمكينه من ممارسة حقه في التعليم، وتحقيق نموه الشخصي، والمشاركة الكاملة في المجتمع على أساس المساواة والكرامة الإنسانية.

خلاصة:

إذاً تتمثل الحاجات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة في ضرورة توفير تعليم يتناسب مع قدراتهم وخصائصاتهم، من خلال تكييف المناهج وطرق التدريس. وتشمل هذه الحاجات الجوانب الأكاديمية، والنفسية، والاجتماعية، واللغوية، والحركية.

كما تبرز أهمية توفير بيئة تعليمية داعمة، واستخدام وسائل تعليمية مناسبة، مع الاعتماد على التشخيص الدقيق والمتابعة المستمرة. وفي المجمل، تهدف تلبية هذه الحاجات إلى تحقيق تعلم فعال، وتعزيز الاستقلالية، وضمان اندماج المتعلم في المجتمع.

A decorative scroll graphic with a light gray background and a dark gray border. The scroll is unrolled, showing the title and subtitle. The top right corner of the scroll is rolled up, and the bottom left corner is also rolled up.

الفصل الخامس

المشكلات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة

الفصل الخامس: المشكلات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة.

تمهيد :

شهد ميدان التربية في العصر الحديث اهتمامًا متزايدًا بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من المجتمع، لهم الحق في التعلم والنمو في بيئة تربوية ملائمة لقدراتهم واحتياجاتهم. غير أن هذه الفئة تواجه العديد من التحديات والصعوبات داخل المؤسسات التعليمية، سواء تعلق الأمر بالجوانب البيداغوجية، أو النفسية، أو الاجتماعية، وهو ما ينعكس سلبيًا على مسارهم التعليمي وتكيفهم المدرسي.

وتتعدد المشكلات التربوية التي يعاني منها ذوو الاحتياجات الخاصة، حيث تشمل صعوبات التعلم، نقص الوسائل التعليمية الملائمة، ضعف تكوين المعلمين في مجال التربية الخاصة، بالإضافة إلى غياب أو محدودية البرامج التربوية الفردية التي تراعي الفروق الفردية بينهم. كما قد تتفاقم هذه المشكلات نتيجة ضعف الوعي المجتمعي وقلة الدعم الأسري والمؤسسي.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة هذه المشكلات وتحليلها من أجل فهم أبعادها المختلفة، والعمل على اقتراح حلول واستراتيجيات تربوية فعالة تسهم في تحسين جودة التعليم المقدم لهذه الفئة، وتمكينهم من الاندماج الإيجابي في الوسط المدرسي والمجتمعي.

1- المشكلات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة:

إن الإعاقة بمختلف أنواعها تعتبر مشكلة مست جميع المجتمعات، و أصبحت ظاهرة اجتماعية عالمية، لتفاقمها في مختلف أنحاء العالم، و العناية بذوي الاحتياجات الخاصة كفئة أصابها العجز أصبح يُنظر إليها على أنها واجب أخلاقي إنساني تفرضه القيم الدينية والأخلاقية، و السعي للبحث عن وسائل لحمايتها و رعايتها و إدماجها اجتماعيا أصبح التزاما أساسيا على الدول.

فقد بذلت في السنوات القليلة الماضية محاولات عديدة، عبر الندوات والمؤتمرات الدولية والاقليمية والمحلية للفت انتباه العالم الى مشكلات وحاجات الأطفال، وانه لأمر يستدعي الانتباه الى ميثاق

حقوق الطفل الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة أقر معايير دولية للأطفال من حيث البقاء والنمو والحماية.

إن هناك اهتماما دوليا متزايدا ليس فقط بحماية حقوق الأطفال وانما بتلبية حاجاتهم التربوية أيضا. ففي عام 1990 وكنتيجة لمبادرة مشتركة من اليونيسيف واليونيسكو تم عقد ندوة التربية للجميع في بانكوك - تايلندة - وقد حددت الندوة المذكورة الهدف الأول كما يلي: (توسيع نطاق الأنشطة النمائية الموجهة نحو النمو في مرحلة الطفولة المبكرة بما في ذلك التدخلات العلاجية على صعيد الأسرة والمجتمع وبخاصة للأطفال الفقراء والمحرومين و المعوقين)¹ وقد نادت الأمم المتحدة بإعلاناتها المختلفة إلى ضرورة حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة و تقرير حقوق مميزة لهم بحكم حالتهم، لذا أوردت في أغلبية الإعلانات الصادرة عنها بندا يتضمن دعوة الدول الى أن تقدم لذوي الاحتياجات الخاصة عناية فائقة في تشريعاتها الوطنية، وذلك من خلال عقد بعض المؤتمرات الدولية التي ناقشت قضايا الإعاقة، و التوقيع على بعض المواثيق الدولية التي تناولت جوانب هذه الحماية و التي جاء في مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي راعى حقوق هذه الفئة كسائر البشر و

كذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2006 حيث صادقت عليها 17 دولة .

وقد اهتمت أغلب الدول بتوفير الرعاية و الحماية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال التوقيع على مواثيق و إعلانات دولية تناولت جوانب هذه الحماية على المستوى الدولي، كما نصت كثير من الدول في دساتيرها على تجسيد هذه الحماية و أصدرت التشريعات التي تحدد مسؤولية الدولة اتجاه هذه الفئة و أوجه الرعاية و الوقاية التي تكفلها لهم ورعايتهم صحيا و اجتماعيا و توفير الحماية لهم .

وعلى غرار بقية دول العالم أخذت الجزائر على عاتقها هذا التحدي القائم على أساس ضرورة حماية ذوي الاحتياجات الخاصة و ترقيتهم و الأخذ بعين الاعتبار التكفل بهم و إدماجهم

¹ جمال الخطيب و منى الحديدي، التدخل المبكر (مقدمة في التربية الخاصة) في الطفولة المبكرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1998، ص:24.

اجتماعيا، حيث نص الدستور الجزائري لسنة 2007 على حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الحماية القانونية، وتجسيدا لذلك صدرت عدة تشريعات أهمها قانون رقم 09/02 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم¹ الذي يعتبر أهم قانون جاء لحماية هذه الفئة التي عانت من التهميش لزمن طويل .

فمن بين أهم المشاكل التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة هي:

- إن معظم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لديهم إعاقات بسيطة وبالتالي فهم لا يحتاجون إلى تربية خاصة طوال اليوم الدراسي بل هم يستطيعون المشاركة في بعض الأنشطة المقدمة في الروضة أو المدرسة للطفل العادي.
- إن تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في روضات ومدارس وصفوف خاصة لم يترتب عليه حرمانهم من المشاركة في الأنشطة التعليمية المدرسية الاعتيادية فقط، ولكن عمل أيضا على عزلهم عن رفاقهم وألحق بهم أذى معنويًا بسبب تصنيفهم كطلبة معوقين .
- إخفاق الدارسات والبحوث العلمية في تقديم أدلة علي فاعلية وجدوى التعليم الناتج عن عملية الدمج في الروضات والمدارس العادية.
- إن المعلمين في التعليم العام لم يتلقوا تدريبًا مناسبًا يؤهلهم للتعامل مع حاجات الطفل ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على إشباعها .
- إن المناهج والأنشطة التي يتم تقديمها في إطار التعليم العام لا تتناسب مع حاجات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة .
- عملية الدمج قد تضيف أعباء كثيرة إلى تلك التي تقع على عاتق معلمي التعليم العام، والأطفال الذين ينتظمون فيه.

2- القضايا والمشاكل التربوية التي يجب العمل على حلها لذوي الاحتياجات الخاصة

- الآثار النفسية لإلحاق الطفل بالمدارس العادية والناتج عن قلة الوعي لدى التلاميذ العاديين.

¹- قانون رقم 09/02 مؤرخ في 22 صفر عام 1423 الموافق ل 20 مايو سنة 2022 ، يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم ، المنشور في ، ج ر ، العدد 32 بتاريخ 32 ماي 2022 .

- شعور الرهبة والخوف الذي ينتاب التلاميذ عند رؤية زميلهم المعاق وانعكاسات ذلك على سلوك المعاق الذي يكون انسحابي أو عدواني كعقلية تعويضية .
- عدم مراعاة قدرات الإعاقات الجسمية والاضطرابات المصاحبة لمثل هذه الإعاقة في عملية التكيف المدرسي سواء بالمنهاج أو المباني أو المرافق العامة أو الوسائل والمواصلات.
- غياب التشريع التربوي الذي ينص على تعليم المعاق وتأهيله أكاديميا ضمن البرامج التربوية العادية لفئات المعاقين وخاصة ذوي القدرات العقلية الطبيعية.¹

✓ تُعد المشكلات التربوية التي يواجهها ذوو الاحتياجات الخاصة من أبرز التحديات التي تعيق تمتعهم بحقوقهم في التعليم على قدم المساواة مع غيرهم، إذ لا ترتبط هذه المشكلات بالإعاقة في حد ذاتها بقدر ما ترتبط بمدى قدرة النظام التربوي على الاستجابة لاحتياجاتهم المختلفة. فالمؤسسات التعليمية التقليدية غالبًا ما تُبنى على مناهج وأساليب تدريس موحدة، في حين يحتاج المتعلمون ذوو الاحتياجات الخاصة إلى برامج تعليمية مرنة، ووسائل بيداغوجية متخصصة، وأدوات تواصل تتناسب مع طبيعة إعاقاتهم. وعندما يغيب هذا التكيف، تتحول المدرسة إلى بيئة قد تعزز صعوبات التعلم بدلًا من الحد منها.

وتتجلى هذه المشكلات في عدة مستويات، أهمها صعوبة الوصول إلى التعليم الملائم بسبب نقص التجهيزات والوسائل التعليمية، وغياب المناهج المكيفة، وضعف تكوين المعلمين في مجال التربية الخاصة، الأمر الذي يؤثر في جودة العملية التعليمية ويحد من قدرة المتعلم على اكتساب المعارف والمهارات. كما أن الاكتظاظ داخل الأقسام وقلة المختصين في الإرشاد النفسي والتأهيل التربوي يزيدان من تعقيد الوضع، خاصة بالنسبة للأطفال الذين يحتاجون إلى متابعة فردية وخطط تعليمية خاصة.

ولا تقتصر هذه التحديات على الجانب الأكاديمي، بل تمتد إلى الجانب النفسي والاجتماعي، حيث قد يؤدي الشعور بالعزلة أو التعرض للتمييز أو ضعف تقبل الزملاء إلى انخفاض الدافعية نحو

¹ - حوامدي الساسي ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 14، 15.

التعلم وتراجع الثقة بالنفس. كما أن ضعف التعاون بين الأسرة والمؤسسة التعليمية قد يحد من فعالية البرامج التربوية، لأن نجاح تعليم الطفل ذي الاحتياجات الخاصة يتطلب تكامل الجهود بين المدرسة والأسرة والمختصين في مجالات التأهيل والرعاية.

ورغم التطور الذي شهدته التشريعات والسياسات التعليمية في مجال حماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن التطبيق العملي لا يزال يواجه صعوبات مرتبطة بنقص الموارد البشرية والمالية، وعدم تعميم التعليم الدامج، وقلة المؤسسات المتخصصة في بعض المناطق. لذلك، فإن معالجة هذه المشكلات تستلزم تبني سياسة تربوية شاملة تقوم على تكييف المناهج، وتكوين المعلمين، وتوفير الوسائل التعليمية الحديثة، وتعزيز خدمات الدعم النفسي والبيداغوجي، بما يضمن تحقيق تكافؤ الفرص وتمكين هذه الفئة من الاندماج الكامل في الحياة المدرسية.

وبناءً على ذلك، فإن المشكلات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة لا ينبغي النظر إليها باعتبارها نتيجة للإعاقة فقط، وإنما باعتبارها انعكاساً لمدى قدرة النظام التعليمي على الاستجابة لمتطلبات التنوع والاختلاف. وكلما كان النظام أكثر شمولاً ومرونة، ازدادت فرص هؤلاء الأفراد في النجاح الدراسي والاندماج الاجتماعي والمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع.

خلاصة:

تتمثل المشكلات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة في مجموعة من الصعوبات التي تعيق تعلمهم وتكيفهم داخل المدرسة، وتشمل جوانب أكاديمية ونفسية واجتماعية. وغالبًا ما ترتبط هذه المشكلات بعدم ملاءمة المناهج، ونقص الوسائل التعليمية، وضعف التكوين المتخصص، إضافة إلى صعوبات التواصل والاندماج.

وفي المجمل، فإن هذه التحديات تتطلب تدخلات تربوية مناسبة تقوم على التكيف والدعم المستمر، بهدف تحسين التعلم وتعزيز اندماج المتعلم في البيئة المدرسية والمجتمع.

الفصل السادس

المدارس المتخصصة (صغار الصم

والبكم، صغار المكفوفين..

المراكز النفسية البيداغوجية.....)

الفصل السادس: المدارس المتخصصة(صغار الصم والبكم، صغار المكفوفين، المراكز النفسية البيداغوجية.....)

تمهيد:

عملت المجتمعات على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة لرعاية ذوي الإعاقة، والتي تُعرف اليوم بالمراكز النفسية البيداغوجية، إلى جانب مراكز خاصة بفئات كالصم والبكم وغيرها. وقد حرصت هذه الهيئات على توفير تجهيزات وهياكل متنوعة تشمل الجوانب البيداغوجية والترفيهية والطبية، بما يضمن التكفل الشامل بهذه الفئة.

وتسعى هذه المراكز إلى تقديم جملة من الخدمات الأساسية، من بينها التربية والتعليم، إلى جانب الأنشطة الترفيهية وأساليب التعلم باللعب، الأمر الذي يساهم في تسهيل حياة الفرد في ظل إعاقته وتعزيز قدرته على التكيف. كما تضم هذه المؤسسات طاقمًا متعدد التخصصات يشتمل على مربين وأخصائيين نفسيين واجتماعيين وأطباء، إضافة إلى مختلف العاملين الذين يعملون بشكل تكاملي من أجل مرافقة الفرد المعاق، ومساعدته على الاندماج في المجتمع وتحويله من شخص مهمش إلى عنصر فاعل ومساهم في الحياة الاجتماعية.

1- المراكز النفسية البيداغوجية و مسألة التكفل لذوي الاحتياجات الخاصة:

يعتبر موضوع المراكز النفسية البيداغوجية النفسية من الموضوعات الحديثة في ميدان التربية وعلم النفس، حيث يشار إليها بأنها ذلك التنظيم المتكامل الذي يضم جميع الخدمات التي يمكن أن تقدمها للفرد ذوي الاحتياجات الخاصة، وتشمل هذه الخدمات الجوانب التعليمية والاجتماعية والنفسية والصحية من أجل اعدادهم السليم لتحقيق أهداف الحياة العامة مثل التي يعيشها الأفراد العاديون .

- مفهوم المراكز النفسية البيداغوجية:

يشار إليها بأنها ذلك التنظيم المتكامل الذي يضم جميع الخدمات التي يمكن للمدرسة أن تقدمها للفرد ذو الحاجات الخاصة، وتشمل هذه الخدمات الجوانب التعليمية والاجتماعية والنفسية

والصحية.¹ كذلك تعرف بأنها ذلك الجزء من الحركة التربوية السائدة في المجتمع، والموجهة الى الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يحتاجون الى خدمات تعليمية خاصة تمكنهم من تحقيق نموهم، وتأكيد ذواتهم، وتؤدي في النهاية الى تكاملهم مع العاديين في المجتمع، لكي تحقق لهم أكبر قدر ممكن من استثمار امكاناتهم المعرفية والاجتماعية والانفعالية، والمهنية طوال حياتهم ولصالح المجتمع.²

كما تعرف على أنها مجموعة البرامج والخدمات والمناهج التدريسية والتعليمية المنظمة والهادفة التي تقدم لفئات أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كما يتضمن هذا التشخيص النشاط المبكر لهذه الحالات وسلوكيات واستجابات الأسرة والمجتمع حيالها.

2- استراتيجيات المراكز النفسية البيداغوجية

ان تنفيذ برامج التربية الخاصة يجب أن يستند الى مجموعة من الاستراتيجيات والعوامل يمكنها أن تسهم في نجاح هذه البرامج وتنفيذها بفعالية وهي:

- **شمولية الخدمات** : يقوم مبدأ شمولية خدمات المراكز النفسية البيداغوجية على أساس يقضي بتقديم الخدمات التربوية الخاصة لجميع ذوي الاحتياجات الخاصة بحيث يتم التوسع في الخدمات من خلال الصفوف الخاصة أو دمج هذه الحالات في الصفوف العادية (حسب درجة الاعاقة)، وعلى الرغم من هذه المبادرات بقيت الغالبية العظمى من ذوي الاحتياجات الخاصة دون خدمات، ولتحقيق درجة أوسع من الشمولية أخذت العديد من المجتمعات باستراتيجية **التأهيل في المجتمع المحلي** تقوم هذه الاستراتيجية على مسلمة مفادها أن الخدمات الحكومية المركزية لم تعد قادرة بمفردها على توفير الخدمات اللازمة لذوي الاحتياجات، ولابد من أن تسهم أسر ذوي الاحتياجات الخاصة والمجتمعات والسلطات والتشكيلات المحلية في هذا المجال، فاشترك مؤسسات المجتمع المحلي كالمدارس والتجمعات والتنظيمات المختلفة التأهيل يسهم بشكل فعال في توفير المصادر والموارد اللازمة، كما يقود الى تخسين الاتجاهات الاجتماعية في هذا المضمار.

¹ - عبد السلام عبد الغفار، سيكولوجية الطفل غير العادي والتربية الخاصة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص: 263.
² - فاروق محمد صادق، برنامج التربية الخاصة في مصر، المؤتمر السنوي الأول للطفل المصري تنشئته ورعايته، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، ص: 52.

كما تعني النظرة الشمولية أيضا اعتبار التلميذ (الطفل) كائنا مستقلا متكاملا بحيث يتم النظر الى جوانب القوة لديه، وعدم التركيز فقط على الجوانب القصور والعجز التي يعاني منها، اضافة الى ذلك فإن هذا المفهوم يساعد على تقديم الخدمات للطفل في جميع مراحل حياته بدءا من الطفولة المبكرة من خلال برامج التدخل المبكر وانتهاء ببرامج التأهيل المهني التي تمتد الى مراحل ما بعد المدرسة، بحيث تشمل تأهيل الفرد الى أقصى درجة ممكنة لتسمح بها قدراته كي يصبح مستقلا ومعتدا على نفسه، ثم ان الخدمات الشمولية تعني تناول مختلف أبعاد وجوانب الشخصية، وكذلك شمولية الخدمات لكافة الجوانب الصحية والنفسية والتربوية والتأهيلية.¹

- **سهولة الوصول الى مختلف الخدمات:** أي ازالة العوائق التي يحول دون وصول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الى المرافق العامة والخدمات المجتمعية سواء أكانت هذه العوائق طبيعية أو صناعية أو فكرية أو اجتماعية، وذلك في سبيل التسهيل على المعوقين ممارسة نشاطاتهم والتمتع بخقهم بالمشاركة في كافة أنشطة المجتمع.

- **الدمج:** أي دمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة دمجا شاملا وكاملا، وتلبية جميع احتياجاتهم بغض النظر عن شدتها.

وهنا نؤكد مسألة مهمة قبل الدمج ضمن المراكز المتخصصة، فالدمج الأول يكون على مستوى الأسرة أي مدى تقبل الأسرة لإعاقة الابن والتعايش معه بشكل طبيعي لتفادي ادراكه لعدم تقبل عاقته ضمن محيطه الأسري .

- **الدمج الوظيفي:** يقصد به دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة العادية، وتقليل الفروق الوظيفية بينهم وبين أقرانهم خلال مشاركتهم في بعض الأنشطة التعليمية كالموسيقى والفن والأشغال والتربية الرياضية.

- **الدمج المكاني:** يأخذ شكل صف خاص في المدرسة العادية .

- **الدمج الاجتماعي:** يقصد به تقليل المسافة الاجتماعية بين المعوق وأقرانه، وتشجيع التفاعل الاجتماعي التلقائي فيما بينهم والمساهمة في كافة أنشطة المجتمع.

¹ - وليد السيد أحمد خليفة ومراد علي عيسى، الاتجاهات الحديثة في مجال التربية الخاصة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص ص: 47، 48.

- **التنسيق:** يقوم هذا المفهوم على اشراك الوالدين في مختلف الخدمات والبرامج المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك التنسيق بين الدوائر والمؤسسات والوزارات المعنية.
- **الواقعية:** أي ضرورة تطوير الخدمات والبرامج للمعوقين بمستوى التطور الاجتماعي والتقني والاقتصادي والسياسي للدولة.
- **التكاملية:** هي واحدة من الاستراتيجيات التي يجب أن تتميز بها التربية الخاصة، وتعني نظرتها الى الشخص المعوق ككائن متكامل، وليس الى جوانب العجز أو النقص فيه.
- **توفر المهنيين:** يتطلب تقديم خدمات المراكز النفسية البيداغوجية توافر معلمين مؤهلين على درجة كافية من الخبرة والدراية، وهذا يتطلب اعدادهم والتأهيل الأكاديمي الكافي قبل الخدمة.¹
- **المسؤولية أو الموثوقية:** ان تربية ذوي الاحتياجات الخاصة سواء كانوا متفوقين أو معاقين هي مسؤولية وزارة التربية والتعليم بشكل أساسي، وأن الحصول على فرص التعليم المناسبة بغض النظر عن طبيعة الصعوبة ودرجتها حتى كفلته سائر الدساتير والقوانين، كما أضحي تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من القضايا التي توليها المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة اهتماما بارزا، واستنادا الى ما سبق فإن عددا كبيرا من وزارات التربية والتعليم في مختلف دول العالم قد شكلت الادارات وأصدرت النظم واللوائح المناسبة بهذا الخصوص.
- ويفضل وفق المفاهيم المعاصرة أن تبقى مسؤولية خدمات التربية الخاصة موزعة ضمن مسؤولية الادارات الأخرى وفق اختصاصاتها المختلفة في وزارات التربية والتعليم، ولم تعد الممارسات الادارية الحالية والتي تقضي بإنشاء أقسام وادارات متخصصة ومستقلة في وزارات التربية والتعليم أمرا مرغوبا، حيث ان هذه الممارسات تقود الى ايجاد خدمات وبرامج منفصلة للخدمات التربوية العامة، وليست جزءا منها، وعليه فإن هذا الاتجاه يستند الى فلسفة تقوم على مبدأ تقديم الخدمات من خلال برامج موازية للبرامج التعليمية المقدمة للتلاميذ العاديين.²

¹ - فريد الخطيب، الوجيز في تعليم الأطفال المعوقين عقليا، مؤسسة شيرين للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999، ص:23.

² - يوسف القريوتي، المدخل الى التربية الخاصة، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، 1995، ص ص:41-44.

✓ اذا نقول أن المدارس المتخصصة إحدى أهم صور التمييز الإيجابي الموجهة لفائدة

الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ أن إنشاء مؤسسات تعليمية متخصصة، مثل مدارس صغار الصم والبكم، ومدارس صغار المكفوفين، والمراكز النفسية البيداغوجية، يعكس اعتراف الدولة بأن مبدأ المساواة لا يتحقق بمجرد إلحاق جميع الأطفال بالمؤسسات التعليمية العادية، وإنما من خلال توفير بيئة تعليمية تتلاءم مع طبيعة الإعاقة واحتياجات كل فئة. فالطفل الذي يعاني من إعاقة سمعية أو بصرية أو ذهنية لا يواجه صعوبات مرتبطة بقدراته فقط، وإنما بعجز البيئة التعليمية التقليدية عن الاستجابة لخصوصياته، وهو ما يبرر اعتماد مؤسسات متخصصة توفر الوسائل البشرية والبيداغوجية والتقنية المناسبة.

وتتميز هذه المؤسسات بكونها لا تقتصر على تقديم التعليم الأكاديمي، بل تؤدي وظيفة تربوية وتأهيلية وعلاجية في الوقت نفسه. ففي مدارس صغار الصم والبكم، يتم الاعتماد على لغة الإشارة وتقنيات التواصل البديلة لتنمية القدرات اللغوية والمعرفية، بينما تعتمد مدارس صغار المكفوفين على طريقة برايل والوسائل السمعية والتكنولوجية التي تمكن التلاميذ من اكتساب المعارف باستقلالية. أما المراكز النفسية البيداغوجية، فتتولى التكفل بالأطفال الذين يعانون من إعاقات ذهنية أو اضطرابات في النمو أو التعلم، من خلال برامج فردية يشرف عليها مختصون في التربية الخاصة وعلم النفس والأرطفونيا وإعادة التأهيل، بهدف تطوير قدراتهم المعرفية والاجتماعية والحركية.

غير أن فعالية هذه المؤسسات لا تقاس بمجرد وجودها، وإنما بقدرتها على تحقيق الإدماج الاجتماعي والتربوي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. فالهدف من التعليم المتخصص ليس عزل هذه الفئة عن المجتمع، بل تمكينها من اكتساب المهارات التي تسمح لها بالاندماج في الحياة المدرسية والمهنية والاجتماعية. ومن ثم، فإن نجاح هذه السياسة يتطلب توفير الموارد البشرية المؤهلة، والتجهيزات الحديثة، والمناهج التعليمية الملائمة، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الأسرة والمؤسسة التعليمية والخدمات الصحية والاجتماعية، حتى تتحقق الرعاية الشاملة للطفل.

وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي تؤديه المدارس المتخصصة، فإنها تواجه في كثير من الأحيان تحديات تتعلق بقلّة عدد المؤسسات مقارنة بحجم الطلب، ونقص الكوادر المتخصصة، وضعف الإمكانيات المادية، وهو ما قد يحد من استفادة جميع الأطفال المحتاجين إليها. كما أن الاتجاهات الحديثة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أصبحت تشجع على تعزيز التعليم الدامج كلما كان ذلك ممكناً، مع الإبقاء على المؤسسات المتخصصة للحالات التي تستدعي برامج تأهيلية وتربوية خاصة.

وبذلك، تمثل المدارس المتخصصة تجسيداً عملياً للتمييز الإيجابي، لأنها توفر للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ظروفًا تعليمية تتناسب مع احتياجاتهم الفعلية، بما يضمن تكافؤ الفرص، ويحافظ على كرامتهم، ويعزز اندماجهم ومشاركتهم الفاعلة في المجتمع.

خلاصة :

تُعدّ المدارس المتخصصة، مثل المراكز النفسية البيداغوجية ومدارس صغار الصم والبكم وصغار المكفوفين، مؤسسات تربوية موجهة خصيصًا لفئات محددة من ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تُقدّم فيها خدمات تعليمية وتأهيلية تتناسب مع طبيعة كل فئة.

تتميز هذه المدارس باعتمادها على برامج تعليمية مكيفة، ووسائل خاصة (كاللغة الإشارة، وطريقة برايل، والتدريب الحسي)، إضافة إلى إشراف فريق متعدد التخصصات يشمل معلمين وأخصائيين نفسيين وأخصائيي نطق. كما تهدف إلى تنمية الجوانب الأكاديمية والمهارات الحياتية والاجتماعية لدى المتعلمين.

وفي المجمل، تسعى المدارس المتخصصة إلى تأهيل المتعلم وتحقيق استقلاليتهم، ومساعدته على الاندماج في المجتمع، مع مراعاة خصوصياته وقدراته.



الفصل السابع

الأقسام المدمجة

الفصل السابع : الأقسام المدمجة

تمهيد:

يُعدّ نظام الأقسام المدمجة من أبرز الصيغ التربوية التي تبنتها المؤسسات التعليمية لمواجهة بعض التحديات البيداغوجية والتنظيمية، خاصة في ظل محدودية الموارد البشرية والمادية. ويقوم هذا النظام على دمج مستويين دراسيين أو أكثر داخل قسم واحد، حيث يتلقى المتعلمون تعليماً مشتركاً مع مراعاة الفروق الفردية بينهم من خلال اعتماد أساليب تدريسية متنوعة. ويهدف هذا النمط إلى ضمان استمرارية العملية التعليمية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، لاسيما في المناطق التي تعاني من انخفاض الكثافة المدرسية.

غير أن الأقسام المدمجة تطرح في الوقت ذاته مجموعة من الإشكالات المتعلقة بكيفية تسيير الحصص الدراسية، ومدى قدرة المعلم على التوفيق بين برامج ومستويات مختلفة داخل حيز زمني واحد، بالإضافة إلى تأثير ذلك على جودة التعلم واكتساب الكفاءات لدى المتعلمين. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة هذا النظام التربوي وتحليل أبعاده المختلفة، سواء من حيث مزاياه أو التحديات التي يفرضها، قصد الوصول إلى سبل تطويره وتحسين مردوديته في المنظومة التعليمية.

1- الدمج مقابل التربية الخاصة (مفاهيم ومبادئ)

- مفهوم الدمج المدرسي:

اصطلاحاً: يُعرّفه Kaufman 1978 بأنه أحد التوجهات الحديثة في مجال التربية الخاصة والذي يهدف إلى وضع الأطفال من ذوي الإعاقة والمؤهلين للاستفادة من التعليم مع أقرانهم العاديين في صفوف المدارس العادية، وذلك من خلال تخطيطات وتصميمات تربوية منظمة ومن مبرمجة موضحة فيها المسؤوليات للقائمين على تعليم المعوقين وأقرانهم العاديين¹.

¹ بشاطة منير، شويعل سامية، أثر الدمج المدرسي في مفهوم الذات لدى المعاق سمعيًا، مجلة الجامع في الدراسات النفسية و العلوم التربوية، جامعة محمد بوضياف، العدد 8، 2018، ص18.

ويعرّفه Stephan et al 1988 بأنه: هو وضع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في البيئات الأقل تقييداً، حيث يعمل هذا الإجراء على التخطيط واتخاذ القرارات التربوية للتلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة في تلك البيئات.¹

ويعرفه أيضاً بأنه: دمج الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين في المدارس العادية مع تقديم كل من خدمات التربية الخاصة وخدمات المساندة.²

إجرائياً: يقصد به في الدراسة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسة التربوية العادية في مرحلة التعليم الابتدائي بنفس البرنامج الدراسي الوزاري الذي يتلقاه التلميذ العادي لكن في قسم خاص بهم مع تقديم خدمات تربوية خاصة.

- الأقسام الخاصة:

اصطلاحاً: الأقسام المدمجة لذوي الاحتياجات الخاصة حيث تستقبل هذه الأقسام إلى جانب الأطفال المصابين بإعاقة ذهنية خفيفة، بعض الأطفال المصابين بالتوحد والمصابين باضطرابات اللغة (كاضطراب عسر القراءة والفهم) في غياب نظام متطور للتكفل وحقيقة الأمر أن الواقع الجزائري يعاني كثيراً من التطبيق الأكثر واقعيًا لذوي الاحتياجات الخاصة من حيث التأهيل والدمج وحتى الاندماج الاجتماعي لأن الأمر ليس بالسهل فنجد مثلاً دمج الأطفال ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس العادية لأن الواقع المر يؤكد أن المدارس الجزائرية تعجز عن توفير الوسائل والإمكانات المادية والبشرية للعناية بهذه الفئة الخاصة لأنها في الواقع تعجز عن توفيرها للأطفال العاديين وعليه يجب الاهتمام بالفئات ذوي الاحتياجات الخاصة ومعرفة درجة الإعاقة لدى الأطفال ليسهل التعامل معهم ومحاولة العناية الكافية بذوي الإعاقة البسيطة حتى لا تزيد حالتهم تدهوراً بهذه الفئات من الأطفال في الوسط العادي.³

¹- بن سلطان علي محمد الأمين، فاعلية الدمج الأكاديمي على المهارات الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقون عقلياً)، مجلة الحوار الثقافي، جامعة عبد الحميد بن باديس، المجلد 10، العدد 2، 2021، ص: 273.

²- عبد الرحمان امينة محمد عثمان، اتجاهات الطالبات العاديات بمدارس الدمج نحو المعاقات عقلياً و علاقتها ببعض المتغيرات، دراسة حالة المدرسة الثانوية الثانية في محافظة الزلفي، المجلة العربية لعلوم الإعاقة و الموهبة، المؤسسة العربية للتربية و العلوم و الآداب، العدد 5، 2018، ص 22.

³- سعاد بن نجار، مجلة سوسيولوجيا، تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر، المجلد 05/العدد: 02 (2021)، ص 281-299.

إجرائياً: هي أقسام تفتح على مستوى مؤسسات التربية الوطنية، تضم الأطفال المعاقين سمعياً وبصرياً وكذا الأطفال ذوي إعاقة ذهنية خفيفة والذي لا يمكن قبولهم في الأقسام العادية. وهذا بقرار من وزارة التضامن مع مديرية التربية.

خلق الدمج كحركة وتوجه جدلاً كبيراً في حقل التعليم، خصوصاً في تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، لذلك أصبح نهجاً تعليمياً عالمياً.

إن الدمج - من حيث المفهوم - نظام تعليمي يقصد به اتحاد التعليم الخاص مع التعليم العام، بغرض تقديم خدمات تعليمية متنوعة تساعد جميع الطلبة - بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة- على المشاركة في جميع الأنشطة التعليمية داخل المدرسة، والتعلم حسب قدراتهم واحتياجاتهم التعليمية، ويتصل ذلك بخدمة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة داخل البرنامج التعليمي العادي في مدارس التعليم العام العادية، مع توفير المتخصصين والخدمات التعليمية والتربوية المساندة داخل صفوف الدمج في المدرسة وخارجها، بدلاً من وضع هؤلاء الطلبة في فصول خاصة مستقلة ومعزولة عن الطلبة الآخرين داخل المدرسة.

أما من الناحية العملية، نجد أن الدمج إطار للتعليم الشامل يشترط وضع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين في نفس المدرسة العادية. لذلك هناك مبادئ أساسية للدمج يجب مراعاتها عند وضع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مع الطلبة العاديين الآخرين للحصول على التعليم المناسب في مدارس العادية، تتمثل في:

- وضع الإجراءات القانونية لضمان حقوق الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنع التحيز ضدهم، أو استبعادهم من التعليم العام.

- تعزيز العدالة الاجتماعية.

- تكييف المناهج والطرائق والمواد والوسائل التعليمية المناسبة وتطويرها وتقديمها الداعمة لقدرات واحتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.¹

¹ - زيد الشمري، تدريس الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس الدمج (النظرية والتطبيق)، مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر، الكويت، ط2، 2019، ص:37.

- تعزيز الثقافة الداعمة للتعليم من خلال تشجيع التعاون لحل المشكلات التي يواجهها الطلبة ذوو الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية.

2- أهداف الأقسام المدمجة (التعليم الدامج)

يُنظر الى التعليم الدامج على أنه عملية تعليمية تُمكن جميع الأطفال، حتى الذين كانوا مهمشين من قبل، من التعلم والمشاركة في الحياة المدرسية في أنظمة التعليم العام وبشكل فعال. فالتعليم الدامج يواجه الثقافات والسياسيات والممارسات التي تؤدي الى استبعاد بعض الأطفال من التعليم، ويعمل على إزالة المعوقات التي تواجه التعلم والمشاركة، كما يُقر بأحقية جميع الأطفال في الحصول على احتياجاتهم وتطوير إمكانياتهم كأفراد.

ويهدف التعليم الدامج الى :

- إتاحة التعليم المُتكافئ والمُتساوي لجميع الأطفال ذوي الإعاقة مع غيرهم من الأطفال العاديين، وتطوير فرص التعليم بشكل أفضل لجميع الأطفال في ظل نظام تعليمي دامج.

- خدمة الأطفال ذوي الإعاقة في بيئتهم الحالية، والتخفيف من صعوبة انتقالهم الى مؤسسات ومراكز بعيدة عن بيوتهم وخارج أسرهم، ومن ثم التقليل من الكلفة العالية لمراكز التربية المتخصصة، بعد تهيئة أنظمة مدارس التعليم العام للوفاء باحتياجاتهم.

- إتاحة الفرصة للتلاميذ العاديين لتعرف الأطفال ذوي الإعاقة عن قرب، وتقدير مشكلاتهم ومساعدتهم على مواجهة متطلبات الحياة، وانخراطهم في الحياة العادية .

- استيعاب أكبر نسبة ممكنة من الأطفال ذوي الإعاقة الذين لا تتوافر لديهم فرص للتعليم في ظل الأنظمة التعليمية العادية، أو أولئك الذين يذهبون الى المدرسة، ولكنهم يعجزون عن تحقيق انجاز تعليمي بسبب تدني جودة التعليم وعدم ملائمتهم.

- تعديل اتجاهات أفراد المجتمع المدرسي وبالذات في المدارس العامة من مديري ومعلمين وطلبة، بالإضافة الى أولياء الأمور، وتقليل الفوارق بين الطلبة ذوي الإعاقة وأقرانهم الطلبة العاديين من خلال تواجدهم ضمن البيئة التعليمية والانفعالية والسلوكية، الأمر الذي يساعد الطالب ذا الإعاقة على تحقيق ذاته ويزيد دافعيته للتعليم .

- تخليص أسرة الطفل ذي الإعاقة من الوصمة الاجتماعية جراء الشعور بحالة العجز التي تدعمت بسبب وجود أبنائهم ذوي الإعاقة في مراكز خاصة.¹

وبالتالي تعكس أهداف الأقسام المدمجة (التعليم الدامج) توجهًا تربويًا حديثًا يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة التعليمية، حيث لا يقتصر دورها على تمكين المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة من الالتحاق بالمدرسة العادية، بل يتجاوز ذلك إلى ضمان مشاركتهم الفعالة في جميع الأنشطة التعليمية والاجتماعية. فالتعليم الدامج لا يعني مجرد الوجود داخل القسم، وإنما يهدف إلى تحقيق اندماج حقيقي قائم على التفاعل، والتقبل، وتنمية القدرات الفردية.

كما تبرز أهمية هذه الأهداف في تعزيز قيم التعاون والتسامح بين جميع المتعلمين، مما يسهم في بناء بيئة تعليمية إيجابية تحترم التنوع وتقدر الاختلاف. ومن جهة أخرى، فإن نجاح الأقسام المدمجة يرتبط بمدى تكييف المناهج، واستخدام استراتيجيات تدريس مرنة، وتوفير دعم تربوي مناسب يلبي احتياجات كل متعلم.

وعليه، فإن التعليم الدامج يمثل خطوة أساسية نحو تطوير المنظومة التربوية، إلا أنه يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين التربويين، خاصة المعلمين، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بصورة فعالة ومستدامة.

3- مبادئ الأقسام المدمجة

تتمثل المبادئ الأساسية التي تحكم التعليم الدامج في :

- لكل طفل الحق في تعليم جيد، حيث يجب أن تُتاح لجميع الأطفال فرص متكافئة للحصول على التعليم .

- جميع الأطفال يمكنهم التعلم والاستفادة من التعليم.

- يجب ألا يستبعد أي طفل من التعليم، وألا يكون هناك تمييز بين الأطفال في التعليم على أساس من العنصر أو اللون أو النوع أو اللغة أو العمر أو الطبقة الاجتماعية أو الدين أو الآراء السياسية أو الفقر أو الإعاقة أو الميلاد أو أية فوارق أخرى .

¹ - المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، واقع دمج الطلبة ذوي الإعاقة (في مدارس التعليم العام بالدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج) ، 2021 ، ص ص : 36،37.

- يعمل التعليم الدامج على احداث تغييرات في النظام التعليمي، واتجاهات أفراد المجتمع بحيث يتلاءم مع احتياجات الطفل بدلاً من أن نتوقع أن يتغير الطفل ليتلاءم هو مع النظام التعليمي.
- يجب أن يكون صوت الأطفال مسموعاً، وأن تؤخذ آرائهم بجدية كمشاركين نشطاء في كل ما يخص تعليمهم في المدرسة.
- تُعد الفوارق الفردية بين الأطفال وتنوعهم مصدر ثراء للعملية التعليمية، ولا ينبغي أن يُنظر اليها على أنها مشكلة.
- يجب تحقيق الاحتياجات المتنوعة للأطفال والأنماط المختلفة لتنمية الطفولة، وذلك بمجموعة من الاستجابات المتنوعة والمرنة.
- المدارس العامة ذات التوجه الدمجي هي أكثر الوسائل الفعالة لمحاربة التمييز، ولبناء مجتمع دمجي، ولتحقيق مبدأ التعليم للجميع .
- لا يتحقق الدمج بمجرد وضع الأطفال المُستبعدين في مدارس التعليم العام، فتطوير التعليم العام هو شيء ضروري لضمان تحقيق احتياجات جميع الأطفال.¹
- جميع عناصر العملية التعليمية، بما في ذلك المناهج وطرق التدريس وثقافة المدرسة والبيئة المدرسية، تشكل فرصاً لتشجيع الدمج.
- يعتمد جعل التعليم الدمجي حقيقة واقعةً على وضع هذه المبادئ في بُرة التفكير عند التخطيط لأنظمة التعليم، وتحديد المصادر اللازمة له، ووضع أسس ادارة المدرسة وحجرة الدراسة، وكيفية تحقيق التفاعل بين المعلمين والأطفال.
- وبالتالي نستطيع القول بأن مبادئ الأقسام المدمجة فلسفة تربوية قائمة على احترام التنوع الإنساني والإيمان بقدرة جميع المتعلمين على التعلم والنمو مهما اختلفت قدراتهم. فهي تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص، وتؤكد حق كل طفل في الحصول على تعليم مناسب داخل بيئة تعليمية مشتركة دون تمييز أو إقصاء.

¹ - نفس المرجع، ص : 39.

كما تبرز هذه المبادئ أهمية تكييف المناهج وطرائق التدريس بما يتلاءم مع الفروق الفردية، بدلاً من فرض نموذج تعليمي موحد على جميع المتعلمين. وهذا يتطلب اعتماد استراتيجيات تعليم مرنة، واستخدام وسائل دعم متنوعة تضمن مشاركة الجميع بفعالية.

ومن جهة أخرى، تشجع مبادئ الأقسام المدمجة على تعزيز التعاون بين المعلمين، والإدارة، وأولياء الأمور، لما لذلك من دور في توفير بيئة تعليمية داعمة وشاملة. كما تسهم في تنمية القيم الاجتماعية لدى المتعلمين، مثل تقبل الآخر، والتعاون، والاحترام المتبادل.

وبالتالي، فإن الالتزام بهذه المبادئ يُعدّ أساساً لنجاح التعليم الدامج، وتحقيق تعليم عادل يراعي احتياجات جميع المتعلمين ويعمل على إدماجهم بشكل فعال في المجتمع.

4- أنواع الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة :

يتطلب الدمج ضرورة انتقاء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الصالحين للدمج، فالأطفال في أي فئة من الفئات الخاصة لهم خصائص متعددة: فمنهم من تكون إعاقته بسيطة أو متوسطة أو شديدة، ومنهم من تكون مهارته في التواصل جيدة.... وبالتالي نجد الدمج أنواع :¹

- **الدمج المكاني :** حيث يلتحق الأطفال غير العاديين مع الأطفال العاديين في نفس بناء المدرسة ، ولكن في صفوف خاصة بهم أو حجرات خاصة بهم في نفس الموقع ، ويتلقى الأطفال غير العاديين في الصفوف الخاصة ولبعض الوقت برامج تعليمية من قبل التربية الخاصة في غرفة المصادر، كما يتلقون برامج تعليمية مشتركة مع الأطفال العاديين في الصفوف العادية ، ويتم ترتيب البرامج التعليمية وفق جدول زمني معد لهذه الغاية .

- **الدمج الأكاديمي:** يقصد بالدمج الأكاديمي التحاق الأطفال غير العاديين مع الأطفال العاديين في الصفوف العادية طوال الوقت، حيث يتلقى هؤلاء الأطفال برامج تعليمية مشتركة ويشترط في مثل هذا النوع من الدمج توفر الظروف والعوامل التي تساعد على إنجاح هذا النوع من الدمج ، ومنها تقبل الأطفال العاديين للأطفال غير العاديين في الصف العادي ، وتوفير معلمة التربية

¹ - راندا مصطفى الديب، المشكلات التي تواجه عملية دمج الأطفال، المؤتمر العلمي الأول، قسم الصحة النفسية (كلية التربية)، جامعة بنها، 496.

الخاصة التي تعمل جنباً إلى جنب مع المعلمة العادية في الصف العادي وذلك بهدف توفير الطرق التي تعمل على إيصال المفاهيم العلمية إلى الأطفال غير العاديين .

- **الدمج الاجتماعي:** يقصد به دمج الأطفال غير العاديين مع الأطفال العاديين في مجال السكن والعمل ويطلق على هذا النوع من الدمج بالدمج الوظيفي، وكذلك الدمج في البرامج والأنشطة والفعاليات المختلفة بالمجتمع، ويهدف هذا النوع من الدمج إلى توفير الفرص المناسبة للتفاعل الاجتماعي والحياة الاجتماعية الطبيعية بين الأطفال العاديين وغير العاديين.¹

✓ يتبين لنا من خلال هذا الطرح أي تحليل واقع الأقسام المدمجة (النموذج التربوي) أنه لا يمثل مجرد تنظيم إداري أو بيداغوجي، وإنما يعكس تحولاً عميقاً في النظرة السوسولوجية إلى المدرسة ووظيفتها داخل المجتمع. فالمدرسة الحديثة لم تعد مطالبة فقط بنقل المعارف وإعداد المتعلمين للحصول الدراسي، بل أصبحت مطالبة أيضاً بتجسيد قيم العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص واحترام التنوع الإنساني. ومن هذا المنطلق، تُعد الأقسام المدمجة إحدى الآليات التي تسعى إلى تجاوز منطق العزل والإقصاء الذي كان يطبع التعامل مع المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعويضه بمنطق الدمج والمشاركة الفاعلة داخل البيئة المدرسية. ومن منظور سوسولوجي، فإن نجاح الأقسام المدمجة لا يرتبط فقط بوجود نصوص قانونية أو تجهيزات مادية، بل يعتمد أساساً على طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تتشكل داخل المدرسة. فكلما سادت ثقافة التعاون وقبول الاختلاف بين المعلمين والمتعلمين والأسر، ازدادت فرص نجاح الدمج وتحقيق أهدافه. أما إذا استمرت الصور النمطية والأحكام المسبقة تجاه المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن القسم المدمج قد يتحول إلى دمج شكلي لا يحقق الاندماج الحقيقي، ويؤدي إلى استمرار أشكال خفية من التهميش والإقصاء.

كما تكشف الأقسام المدمجة أن العدالة التربوية لا تتحقق بتقديم الخدمة التعليمية نفسها لجميع المتعلمين، وإنما بتكييفها وفق حاجات كل فرد وقدراته. فالمتعلمون يختلفون في قدراتهم وإمكاناتهم وظروفهم الاجتماعية، الأمر الذي يفرض اعتماد ممارسات تربوية مرنة تستجيب لهذه الاختلافات.

¹ خفس المرجع، ص: 496.

لذلك، فإن الدمج لا يعني إزالة الفروق بين الأفراد، بل الاعتراف بها وتحويلها إلى عنصر من عناصر التنوع الذي يثري الحياة المدرسية ويعزز التفاعل الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، تؤكد التجربة أن الأقسام المدمجة تؤدي دورًا يتجاوز خدمة المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ تسهم في بناء ثقافة مدرسية قائمة على التضامن والتعاون والاحترام المتبادل. فالاحتكاك اليومي بين المتعلمين داخل القسم يساهم في تعديل التمثلات الاجتماعية السلبية، ويغرس قيم التسامح وقبول الآخر، ويكسب جميع المتعلمين خبرات اجتماعية يصعب اكتسابها في بيئات تعليمية تقوم على الفصل والعزل. وبهذا المعنى، يصبح الدمج مشروعًا اجتماعيًا يهدف إلى بناء مواطن قادر على التعايش مع الاختلاف واحترام التنوع.

غير أن تحقيق هذه الأهداف يظل مرتبطًا بتوفير شروط موضوعية تضمن فعالية الأقسام المدمجة، مثل إعداد المعلمين وتأهيلهم، وتوفير الوسائل التعليمية المناسبة، وتقليص الاكتظاظ، وتعزيز التعاون بين المدرسة والأسرة، وإشراك المختصين في المتابعة والتقييم. فغياب هذه الشروط قد يؤدي إلى ضعف فعالية الدمج وتحويله إلى إجراء شكلي لا يحقق نتائج المرجوة.

وعليه، يمكن القول إن الأقسام المدمجة تمثل تجسيدًا عمليًا للتحويل الذي عرفته السياسات التربوية الحديثة، حيث انتقل الاهتمام من تصنيف المتعلمين وفق قدراتهم إلى البحث عن السبل الكفيلة بتمكين كل متعلم من التعلم والمشاركة وفق إمكانياته. ويعكس هذا التوجه تطورًا في الفكر السوسيولوجي الذي أصبح ينظر إلى الاختلاف باعتباره حقيقة اجتماعية ينبغي استيعابها لا إقصاؤها، وإلى المدرسة باعتبارها فضاءً لإنتاج الاندماج الاجتماعي وتعزيز قيم المواطنة والإنصاف.

وفي ضوء ذلك، فإن مستقبل الأقسام المدمجة يظل رهينًا بمدى قدرة المنظومة التربوية على الانتقال من منطق الدمج الشكلي إلى الدمج الفعلي، الذي يضمن مشاركة جميع المتعلمين في الحياة المدرسية على قدم المساواة، ويجعل من الاختلاف مصدرًا للإثراء لا سببًا للإقصاء. فنجاح الدمج لا يقاس فقط بحضور المتعلم ذي الاحتياجات الخاصة داخل القسم، وإنما بمدى شعوره

بالانتماء والاحتواء، وبقدرته على التعلم والتفاعل وبناء علاقات اجتماعية متوازنة، وهي الغاية التي تسعى إليها التربية الحديثة في إطار بناء مدرسة دامجة، عادلة، ومنصفة لجميع المتعلمين.

خلاصة :

تُعدّ الأقسام المدمجة من أهم المقاربات التربوية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم، من خلال دمج التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين داخل نفس البيئة الصفية. وتسعى هذه الأقسام إلى توفير تعليم شامل يراعي الفروق الفردية، ويعزز قيم التقبل والتعاون بين المتعلمين.

وقد بيّن هذا الفصل أن نجاح الأقسام المدمجة يرتكز على مجموعة من الشروط الأساسية، من بينها تهيئة البيئة المدرسية، وتوفير الوسائل التعليمية الملائمة، وتكوين المعلمين تكويناً متخصصاً في مجال التربية الخاصة، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجيات تدريس مرنة مثل التعليم الفردي والتعلم التعاوني. كما يلعب التنسيق بين الأسرة والمؤسسة التربوية دوراً محورياً في دعم عملية الدمج.

ورغم الأهمية البالغة لهذا النموذج، إلا أنه يواجه عدة تحديات، كالاكتظاظ، ونقص الإمكانيات، وضعف التأطير البيداغوجي، مما قد يؤثر على فعاليته. وعليه، فإن تطوير الأقسام المدمجة يتطلب تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين في المنظومة التربوية، من أجل تحقيق إدماج فعلي يضمن جودة التعلم لكل التلاميذ.

الفصل الثامن

التميز الايجابي لذوي الاحتياجات
الخاصة

الفصل الثامن : التمييز الايجابي لذوي الاحتياجات الخاصة:

تمهيد:

يُعدّ الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة من أبرز المؤشرات التي تعكس مدى تقدّم المجتمعات وتحضّرها، حيث لم يعد يُنظر إلى هذه الفئة باعتبارها عبئًا اجتماعيًا، بل كطاقات بشرية قادرة على الإسهام في التنمية إذا ما توفرت لها الظروف الملائمة. وفي ظل التحولات التي شهدتها الفكر التربوي والاجتماعي، برز مفهوم التمييز الإيجابي كآلية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، من خلال منح امتيازات أو تسهيلات خاصة لهذه الفئة لتعويض ما قد تعانيه من صعوبات أو إعاقات.

ويستند التمييز الإيجابي إلى مبادئ حقوق الإنسان التي تؤكد على ضرورة إدماج جميع الأفراد في مختلف مجالات الحياة دون إقصاء أو تهميش، خاصة في مجالي التعليم والعمل. كما يسعى إلى إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة مشاركة فعالة في المجتمع، سواء كانت هذه الحواجز مادية أو نفسية أو اجتماعية.

غير أن تطبيق هذا المفهوم يطرح عدة إشكالات تتعلق بحدوده وآلياته ومدى فعاليته، مما يستدعي دراسته بشكل معمق لفهم أبعاده المختلفة وتقييم نتائجه على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق، يأتي هذا الفصل لتسليط الضوء على مفهوم التمييز الإيجابي لذوي الاحتياجات الخاصة.

1- تعريف الأشخاص ذوي الإعاقة :

تعددت المفاهيم حول مصطلح الإعاقة نظرا للأبعاد المتنوعة وحسب اختلاف زاوية النظر إليها، ولذلك سيتم عرض التعريف وفقاً للمواثيق الدولية، ثم في التشريع الوطني الجزائري .

- تعريف الأشخاص ذوي الإعاقة في المواثيق الدولية :

جاءت العديد من المواثيق الدولية بتعريفات مختلفة للإعاقة، فحسب الاعلان الخاص بحقوق المعوقين لسنة 1975، فإن المعوق هو "كل شخص عاجز على أن يؤمن بنفسه بصورة كلية أو جزئية ضرورات حياته الفردية أو الاجتماعية العادية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمانية أو العقلية"¹

بينما ذهبت الاتفاقية الأمريكية بشأن ازالة كافة أشكال التمييز ضد الأشخاص المعاقين لسنة 1999 الى أن الإعاقة تعني "الضعف البدني أو العقلي أو العصبي سواء كان دائماً أو مؤقتاً الذي يحد من القدرة على أداء واحد أو أكثر من الأنشطة الأساسية للحياة اليومية، والذي يمكن أن تسببه أو تزيد من خطورته البيئة الاقتصادية أو الاجتماعية.

أما اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2006، فقد عرفت الأشخاص ذوي الإعاقة في مادتها الأولى بأنهم: "كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين"

والملاحظ أن هذه التعاريف تتفق في أن المعاق يُعاني من عاهة أو أكثر تعرقل اندماجه الاجتماعي خلافاً للأشخاص العاديين ².

- تعريف ذوي الإعاقة في التشريع الوطني الجزائري

وعلى غرار بقية دول العالم أخذت الجزائر على عاتقها هذا التحدي القائم على أساس ضرورة حماية ذوي الاحتياجات الخاصة و ترقيةهم و الأخذ بعين الاعتبار التكفل بهم و إدماجهم اجتماعياً، حيث نص الدستور الجزائري لسنة 1996 على حق ذوي الاحتياجات الخاصة في

¹-حمودي فطيمة الزهرة ليندة، بن بلقاسم أحمد، حماية ذوي الإعاقة من التمييز وخطاب الكراهية وفقاً لقواعد القانون الدولي والتشريع الجزائري، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2021، ص: 714.

²- نفس المرجع، ص: 715.

الحماية القانونية، وتجسيدا لذلك صدرت عدة تشريعات أهمها قانون رقم 09/02 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم.¹ الذي يعتبر أهم قانون جاء لحماية هذه الفئة التي عانت من التهميش لزمن طويل.

- في القانون 05/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها:

يعرف قانون 05/85 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 الشخص ذا الإعاقة في مادته 89 منه حيث نصت : " يعد شخصاً معوقاً كل طفل أو مراهق أو شخص بالغ أو مسن مصاب بما يلي:"

- إما نقص نفسي أو فيزيولوجي.
- و إما عجز عن القيام بنشاط تكون حدوده عادية للكائن البشري.
- و إما عاهة تحول دون حياة اجتماعية عادية أو تمنعها.²

يتضح من هذا التعريف أنه يأخذ بالنموذج الطبي الضيق الذي يعد الإعاقة عجزا ذاتيا، وبالتالي يلقي بحملها الناتج عنها المصاب بها، دون الإشارة الى أن الإعاقة قضية اجتماعية وبالتالي يمكن القول بأن هذا التعريف ضيق، لأنه لم يصرح بالأشخاص متعددي الإعاقة و إنما يذكر كل عاهة تحول دون حياة اجتماعية عادية أو تمنعها .

- تعريفه في القانون رقم 02-09 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم:

" يعرف هذا القانون المؤرخ في 08 ماي 2002 والمتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، الشخص ذا الإعاقة في مادته الثانية 02 منه على أنه تشمل حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم في مفهوم هذا القانون، كل شخص مهما كان سنه و جنسه يعاني من إعاقة أو أكثر، وراثية أو خلقية أو مكتسبة، تحد من قدرته على ممارسة نشاط أو عدة نشاطات أولية في حياته اليومية الشخصية و الاجتماعية، نتيجة لإصابة وظائفه الذهنية أو الحركية أو العضوية أو الحسية".³

¹ - قانون رقم 09/02 مؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق ل 08 مايو سنة 2002 ، يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم ، المنشور في ج ر ، العدد 34 بتاريخ 14 ماي 2002 .

² - القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 المتعلقة بحماية الصحة وترقيتهم ، ج ر ، عدد 8، ص: 184.

³ - انظر المادة رقم 02 من القانون رقم 09/02، مرجع سبق ذكره ، ص: 07.

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن المشرع الجزائري في تعريفه بالشخص ذوي الاحتياجات الخاصة لم يميز بين الجنس ولا السن ولا بنوع الإعاقة.

- تعريفه في المرسوم التنفيذي رقم 04/03 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 07 من القانون 09/02 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم:

فقد عرف كذلك المرسوم التنفيذي 04/03 المتعلق بتحديد كيفيات تطبيق المادة 07 من القانون 09/02 حيث صدر هذا المرسوم بتاريخ 19 جانفي 2003 لتطبيق المادة 07 المتعلقة بالمنحة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة حيث عرفت الشخص ذا الإعاقة في مادته الثالثة على النحو ما يلي:

- يقصد بالشخص المعوق كل شخص مصاب بإعاقة خلقية أو مكتسبة أو بمرض مزمن و معجز خطير تقدر نسبة إعاقته 100 % و تؤدي الى عجز كلي عن العمل .

كل شخص يوجد في وضعية يحتاج احتياجا كليا الى غيره للقيام بنشاطات الحياة اليومية بسبب إصابة وظائفه الذهنية أو الحركية أو العضوية، الحسية مثل السقم الطريح الفراش أو فاقد استعمال الأعضاء الأربعة أو متعدد الإعاقة الحسية (الصم والعمى الكلي في نفس الوقت) و المصاب بتأخر ذهني عميق مع اضطرابات مجتمعة.¹

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أنه توسع في تعريفه و أدرج فيه أشخاصا آخرين من ذوي الاحتياجات الخاصة كالمسنين العجزة، الذين يأخذون في حالتهم حكم المشلول كليا مثال، أو المصابين بأمراض مزمنة و خطيرة تقعدهم عن العمل مثل بعض الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية أو الحسية.

¹- مرسوم تنفيذي رقم 04/03 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1423 الموافق 19 يناير 2003 ، يحدد كيفيات تطبيق أحكام المادة 07 من القانون رقم 09/02 و المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم ، ج . ر العدد 04 ، ص 17.

2- الحقوق العامة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المقررة في القانون 09-02

لقد جاء المشرع الجزائري في إطار الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بجملة من النصوص القانونية في إطار التكفل بهذه الفئة، في مقدمتها القانون 09-02 باعتباره تشريعاً متخصصاً جاء لتفعيل دور هذه الفئة في المجتمع.

هذا وبالرجوع الى ما جاء به المؤسس الدستوري بموجب التعديل الدستوري 2016، فقد نص صراحة في المادة 5/72 على تمتع هذه الفئة بجميع الحقوق المُعترف بها للمواطنين العاديين، حيث نصت على أنه: " تعمل الدولة على تسهيل استفادة الفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة من الحقوق المُعترف بها لجميع المواطنين، وادماجها في الحياة الاجتماعية.

وعليه فقد تناول القانون 09-02 جملة من الحقوق المُرتبطة بالأشخاص المعاقين جاءت كالتالي:

✚ الحق في التعليم

✚ الحق في العمل

✚ الحق في الرعاية الصحية¹

✚ الحق في التعليم والتكوين:

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق التي كفلتها دساتير الدول، بما فيها الدستور الجزائري نص في مادته 65 على أن الحق في التعليم مضمون، لتؤكد المادة 3 من القانون 09-02 على أن من أهداف هذا القانون هو ضمان تعليم اجباري وتكوين مهني للأطفال والمراهقين المعاقين. وهذا ما كرسته بدورها المادة 14 من القانون 09-02 المتعلق بحماية الأشخاص المعاقين وترقيتهم حيث نصت على أنه: " يجب ضمان التكفل المبكر بالأطفال المعوقين.

¹ -نعيمية بن يحي، حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التشريع الجزائري (دراسة في القانون 09-02)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، جامعة الدكتور مولاي الطاهر (سعيدة -الجزائر)، جانفي 2018، ص: 321

3- آليات وقاية ذوي الاحتياجات الخاصة من التمييز وخطاب الكراهية:

تسعى الدول والمجتمع الدولي الى الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، من خلال آليات لمراقبة وحماية حقوق الانسان، خاصة منها ما تعلق بالفئات المستضعفة وعل رأسها فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي نتناول هذه الآليات من خلال فرعين : الأول الآليات الدولية والثاني الآليات الوطنية :

ان وضع استراتيجية وطنية للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية قصد أخلفة الحياة العامة ونشر ثقافة التسامح والحوار ونبذ العنف من المجتمع من الوظائف الأساسية للدولة، وذلك بغية ضمان التلاحم القائم على قيم الأخوة والإنسانية، شمولاً إلى الحريات وحقوق الإنسان والمواطن المضمونة، تكون تراثاً مشتركاً بين جميع الجزائريين والجزائريات واجبهم يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمة.

يحظر نشر خطاب التمييز والكراهية، مهما كان شكله أو نمطه وفي أي ظرف كان.

ولأن المنظومة القانونية الوطنية عجزت لوحدها في التصدي للجميع أشكال التمييز وخطاب الكراهية والآثار التي تترتب عليهما، حسنا فعل المشرع الجزائري عندما استحدث جملة من التدابير الوقائية التي ستوفر على الأرجح الإطار الأكثر شمولية لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية ، ولهذا الغرض أنشأ المشرع الجزائري ما يسمى **بالمرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية** واضعاً إياه لدى رئيس الجمهورية، لذلك ستحاول التطرق إلى تعريف المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية وذكر تشكيلته واختصاصاته ¹.

✓ تعريف المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية

المرصد وفقاً للمادة التاسعة من القانون 05-20 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها، هو هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، ويوضع لدى رئيس الجمهورية، والمرصد لا يعتبر من قبيل المؤسسات الدستورية، لأنه لم ينشأ بموجب

¹ - زرقط عمر، آليات مكافحة التمييز وخطاب الكراهية وفقاً للقانون 05/20 ، مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، المجلد (06)، العدد (02)، ديسمبر 2022، ص: 75.

دستوري، كما أن التعديل الدستوري لعام 2020 لم يتناول بالذكر المرصد كمؤسسة دستورية رغم إشارته ضمن المادة 54 منه إلى خطر خطاب الكراهية والتمييز"

نصت المادة 05 من القانون 05-20 على حرية المرصد الوطني في وضع نظامه الداخلي والمصادقة عليه دون تدخل جهة إدارية أخرى في فرض النظام الداخلي أو دون إشراك جهة أخرى في إعداداته، كما يملك المرصد صلاحية المصادقة على النظام الداخلي ودون تدخل من أي جهة إدارية أخرى، إذ لا يشترط المشرع ضرورة موافقة جهة إدارية عليا على النظام الداخلي الذي أعده المرصد الوطني، غير أن المشرع قيد مجالات النظام الداخلي عن طريق اخراج قواعد تنظيم المرصد وقواعد سيره من مجال النظام الداخلي الذي يُعده المرصد الوطني، ومنحه للتنظيم الذي يُصدره الوزير الأول طبقاً للفقرة الأخيرة من نص المادة 09 من القانون 05-20، كما أخرج المشرع من مجال النظام الداخلي للمرصد مسألة أجور وتعويضات الأعضاء لأنها تُحدد عن طريق التنظيم طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة 11 من القانون 05-20 .

بحيث يتشكل المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية من :

- ستة 06 أعضاء من بين الكفاءات الوطنية، يختارهم رئيس الجمهورية .
- ممثل المجلس الأعلى للغة العربية.
- ممثل المحافظة السامية للأمازيغية.
- ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
- ممثل الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة.
- ممثل المجلس الوطني للأشخاص المعوقين.
- ممثل سلطة ضبط السمعي البصري.¹

¹ - نفس المرجع، ص: 76.

✓ يستند مفهوم التمييز الإيجابي لذوي الاحتياجات الخاصة إلى فكرة العدالة أكثر من اعتماده على المساواة الشكلية، فالمساواة الحقيقية لا تعني معاملة جميع الأفراد بالطريقة نفسها، وإنما تعني مراعاة اختلاف أوضاعهم واحتياجاتهم لضمان تمتعهم بالحقوق على قدم المساواة. لذلك، فإن توفير وسائل تعليم مكيفة، وتخصيص مناصب عمل، وتسهيل الوصول إلى المرافق العامة، وتقديم وسائل النقل والخدمات المناسبة، كلها إجراءات تهدف إلى تعويض النقص الناتج عن الإعاقة وتحقيق تكافؤ الفرص.

كما أن التمييز الإيجابي يجد أساسه في المواثيق الدولية، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تؤكد أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز، مع جواز اتخاذ تدابير خاصة لضمان مساواتهم الفعلية مع غيرهم. وقد انعكس هذا التوجه في التشريعات الوطنية التي أقرت حقوقًا وضمانات خاصة لهذه الفئة، باعتبارها جزءًا من مسؤولية الدولة في حماية الفئات الأكثر عرضة للإقصاء.

ومن الناحية العملية، أسهم التمييز الإيجابي في تحسين مستوى إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم وسوق العمل والحياة العامة، كما عزز مشاركتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغيّر النظرة التقليدية إليهم من كونهم فئة تحتاج إلى الرعاية فقط إلى أفراد قادرين على الإنتاج والمساهمة في المجتمع إذا توفرت لهم الظروف المناسبة. ومع ذلك، فإن نجاح هذه السياسة يظل مرتبطًا بحسن تطبيقها، لأن ضعف التنفيذ أو اقتصرها على النصوص القانونية دون توفير الإمكانيات اللازمة قد يحولها إلى مجرد التزام شكلي لا يحقق أهدافه.

وبذلك، فإن التمييز الإيجابي لا يتعارض مع مبدأ المساواة، بل يمثل تطبيقًا عمليًا له، لأنه يسعى إلى تحقيق العدالة من خلال معالجة التفاوت الواقعي بين الأفراد. ولذلك يُعد وسيلة قانونية واجتماعية ضرورية لضمان تمتع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بحقوقهم كاملة،

وتمكنهم من الاندماج الفعّال في المجتمع والمشاركة في مختلف مجالات الحياة على أساس
الكرامة الإنسانية والمساواة في الفرص.

خلاصة :

وفي الأخير نستطيع القول أن التمييز الإيجابي عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات والمواثيق التشريعية والقانونية التي تهدف إلى دعم وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في ، من خلال منحهم مزايا أو تسهيلات إضافية تعوّض ما يواجهونه من صعوبات وعوائق في المجتمع. لا يُعد هذا التمييز ظلماً للآخرين، بل هو وسيلة لتحقيق تكافؤ الفرص الحقيقي وإزالة الفوارق الناتجة عن الإعاقة.

يرتكز التمييز الإيجابي على مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، ويظهر في مجالات متعددة مثل التعليم (الأقسام المدمجة، تكييف المناهج)، والعمل (نسب التوظيف، تهيئة بيئة العمل)، والخدمات الاجتماعية والصحية (الرعاية المتخصصة، الدعم النفسي) ويهدف إلى:

✓ تعزيز استقلالية الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة

✓ إدماجهم الفعّال في المجتمع

✓ تقليل الفجوة بينهم وبين باقي الأفراد

✓ ضمان مشاركتهم الكاملة في مختلف مجالات الحياة

وفي النهاية، فإن التمييز الإيجابي ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة مؤقتة لتحقيق المساواة الحقيقية، وبناء مجتمع شامل يحترم التنوع ويُقدّر قدرات جميع أفرادِهِ.

A large, light gray scroll graphic with rounded corners and a vertical strip on the left side, resembling a rolled-up document. It is positioned in the upper half of the page.

الفصل التاسع

مراكز إعادة التربية

الفصل التاسع: مراكز إعادة التربية

تمهيد :

تمثل مراكز إعادة التربية إحدى الركائز الأساسية في المنظومة الإصلاحية الحديثة، حيث لم يعد الهدف من العقوبة يقتصر على الردع أو الجزاء فقط، بل أصبح يتجه نحو إعادة إدماج الفرد داخل المجتمع بشكل إيجابي. فمع تطور الفكر القانوني والإنساني، برزت الحاجة إلى مؤسسات تهتم بإصلاح السلوك المنحرف وتقويمه، من خلال برامج تربوية، تعليمية، ونفسية متكاملة.

وتسعى مراكز إعادة التربية إلى تحقيق التوازن بين حماية المجتمع وضمان حقوق الأفراد، وذلك عبر توفير بيئة ملائمة تساعد النزلاء على اكتساب مهارات جديدة، وتعزيز قيم المسؤولية والانضباط. كما تلعب هذه المراكز دوراً مهماً في الحد من ظاهرة العود إلى الجريمة، من خلال إعداد الأفراد لحياة مستقرة بعد الإفراج عنهم.

وعليه، يكتسي موضوع مراكز إعادة التربية أهمية بالغة، لما له من أبعاد قانونية واجتماعية وإنسانية، الأمر الذي يستدعي دراسته وتحليل آلياته وأهدافه، وكذا تقييم مدى فعاليته في تحقيق الإصلاح المنشود.

1- الإطار المفاهيمي لمراكز إعادة التربية والأحداث المعنيين بإعادة التربية

- مفهوم مراكز إعادة التربية :

هي مراكز مُعدة خصيصاً لاستقبال الأحداث، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية وذمة مالية خاصة بها، وتتكفل برعاية الأحداث الذين صدرت في حقهم أوامر أو أحكام بالوضع أو الإيداع من قبل الجهات القضائية المختصة، وتنقسم إلى نوعين منها ما هو تابع لوزارة العدل مراكز إعادة تربية وإدماج الأحداث ومنها ما هو تابع لوزارة العمل والحماية الاجتماعية المُكلفة بحماية الطفولة والمُراهقة أو مراكز مُخصصة للأحداث الجانحين وأخرى مُخصصة لاستقبال الأحداث الذين هم في خطر معنوي.¹

¹ - إبراهيم أسعد، مشكلة الطفولة والمراهقة، منشورات دار الأفاق الجديدة للنشر، بيروت ، 1996، ص: 56.

تعد المراكز التخصصية لإعادة التربية، مؤسسات داخلية مخصصة لإيواء الأحداث الذين لم يكملوا سن 18 سنة من عمرهم بقصد إعادة تربيتهم والذين كانوا موضوع أحد التدابير المنصوص عليها في المادة 444 من قانون الإجراءات الجزائية.

كما أن هذه المراكز لا تقبل الأحداث المتخلفين بدنياً أو عقلياً، وتعد المراكز المختصة بإعادة التربية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية متمتعة باستقلال مالي.

وتقوم لجنة العمل التربوي بدراسة تطورات كل حدث موضوع بالمؤسسة واقتراح ما يجب اقتراحه من التدابير التي تخدم مصلحة الحدث الجانح.¹ وكذلك هي مؤسسات حكومية خاصة ومُعترف بها رسمياً لإيواء وإيداع المُنحرفين أو الذين يُشكلون خطورة اجتماعية من أجل اصلاحهم وإعادة تكيفهم الاجتماعي.²

- مفهوم الحدث الجانح:

- اصطلاحاً: يشير هذا المفهوم الى الجرائم التي يرتكبها الأطفال والمراهقون الذين لم يبلغوا سناً معينة، وتختلف هذه السن تبعاً لاختلاف المجتمعات ولكن في أغلب الأحوال تقل أو تتراوح هذه السن ما بين السادسة والثامنة عشر سنة.³

- اجرائياً: هو سلوك مضاد للمجتمع يرتكبه صغير السن الذي لم يصل الى سن الرشد بعد .

- الحدث في القانون الجزائري:

يعتبر التشريع الجزائري أن الحدث هو الشخص الذي لم يبلغ سن الرشد الجزائري المحدد بثمانية عشر سنة كاملة و ذلك يوم ارتكابه للجريمة و ليس يوم المحاكمة (المادة 442 - 443 ق.إ.ج.ج) وقد قسم القانون الجزائري الأحداث إلى فئتين:

-الحدث دون 13 سنة: إن الحدث الذي يقل عمره عن 13 سنة لا يجوز الحكم عليه بعقوبة و يكون فقط محل تدابير الحماية (المادة 446 ق.إ.ج.ج).

¹ - رتيمي أسماء، تراس عبد الرحمن، التسيير الإداري والبيداغوجي للمؤسسة (مراكز إعادة التربية انموذجاً) ، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية-بحوث ودراسات- ، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2021، ص:75.

² - علي محمد جعفر، عوامل انحراف الأحداث ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989 ص 333.

³ - فتيحة كركوش، ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 14.

-الحدث ما بين 13 سنة و 18 سنة: يخضع القاصر في هذا السن لتدابير الحماية و التهذيب أو لعقوبات مخففة و هذا ما أجازته المشرع لجهة الحكم إذا ما رأت لذلك ضرورة، إلا أنه في هذه الحالة يستفيد من العذر المخفف لسن الحادثة وهو نصف العقوبة المقررة للراشد، فإذا كانت العقوبة المقررة للجرم المرتكب في حالة إتيانه من طرف شخص بالغ (راشد) هي الإعدام أو السجن المؤبد، فإن العقوبة المقررة للحدث المرتكب لنفس الجرم هي الحبس من 10 إلى 20 سنة. أما إذا كانت العقوبة بالنسبة للبالغ هي السجن المؤقت فإن القاصر أو الحدث يحكم عليه بنصف المدة.¹

- اعادة الادماج الاجتماعي :

التعريف الاصطلاحي: تعتبر عملية اعادة الادماج الاجتماعي من أهم مراحل السياسة العقابية وتأتي مباشرة بعد تصنيف المحكوم عليهم وتوجيههم للمؤسسات العقابية المناسبة لحالتهم، والتي تستجيب امكانياتها لبرامج الاصلاح المقررة له، وتشمل عملية اعادة الادماج أساليب عدة في تهيئة المحبوس وتحضيره لإعادة ادماجه اجتماعياً من جهة، ومن جهة ثانية القضاء على بعض عوامل الانحراف لديه.²

2- تنظيم المراكز المتخصصة لإعادة التربية (المراكز المتخصصة في إعادة التربية)

مرت مراكز إعادة التربية في العهد الاستعماري بمراحل لا تختلف عن السجون والمعتقلات المخصصة للكبار، فقد كان الأحداث يوضعون في السجون والمعتقلات المخصصة للكبار أو يعزلون في زنزانة مخصصة لهم ولا يفرق في المعاملة والعقوبة بينهم وبين الكبار، و استمرت هذه الوضعية إلى غاية الاستقلال (1962) أين تأسست مديرية فرعية لحماية الطفولة والمراهقة، وهي مديرية مستقلة بالتنسيق مع وزارتي العدل والداخلية وكان نطاق عملها واسعاً، ومهمتها العناية بالأحداث المنحرفين للجزائريين الذين استشهد أبائهم في حرب التحرير وليس لهم من يتكفل بهم، كما تم انشاء ما يسمى الآن بمصلحة التربية في الوسط المفتوح وتم تعميم هذه المصلحة على التراب الوطني، وتعزيزت الحماية أكثر بصدور الأمر رقم 75-64 المؤرخ في : 1975/09/26

¹-محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص: 29 .

²- زرداني فتيحة، دور مراكز إعادة التربية في اعادة الادماج الاجتماعي للأحداث المنحرفين (دراسة حالة على عينة من الأحداث بمركز اعادة التربية بالبلدية)، مجلة المعيار، المجلد 28، العدد 2، الجزائر، 2024 ص: 651.

المتضمن احداث مؤسسات ومصالح مكلفة بحماية الطفولة والمراهقة تحت اشراف وزارة الشباب والرياضة.

وقد تم بموجب هذا الأمر وضع اللجنة الأولى للعناية بالأحداث الجانحين في مؤسسات عمومية مخصصة لهذا الغرض، وسيتم في هذه الجزئية التطرق الى الطبيعة القانونية للمراكز المتخصصة لإعادة التربية وذلك على النحو التالي:

قرر المرسوم التنفيذي رقم 12-165 المتضمن تعديل القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة والمراهقة أن المراكز المتخصصة لإعادة التربية مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالتضامن الوطني، بعدما كانت في ظل الأمر 64-75 المذكور أعلاه خاضعة لوزارة الشبيبة والرياضة، وعليه فإن للمركز شخصية معنوية بمفهوم المادة 50 من القانون المدني.¹

3- الخدمات التي تقدمها مراكز إعادة التربية للأحداث

- مفهوم الخدمة في مجال الأحداث المنحرفون:

يشير الباحثون في هذا المجال الى أن القائمين على شؤون هذه المراكز و العاملين بها تتمثل مهامهم الرئيسية في تطبيق مجموعة مختلفة من المهام، مترابطة و منسقة فيما بينها تهدف الى القيام بخدمة الحدث المقيم و ذلك بتطبيق لما يسمى بالبرامج التكفلية. و هي برامج خدمتية تختلف من حيث المحتوى و الهدف، و في هذا الصدد يشير سيكموند **Sickmund** إلى أنه لا يوجد تعريف عالمي موحد للتدخلات على مستوى هذه المراكز و يرجع هذا لطبيعة القوانين الحكومية التي تدرج تحتها كل الضوابط القانونية و التشريعية التي بناءا عليها يتحدد شكل و طبيعة البرامج و الخدمات و بالتالي لا نجد أي معيار موحد يتفق عليه الجميع .

عموما و بالنظر لطبيعة الخدمات المقدمة يمكن القول بأنه يقصد بالخدمة العمليات الموجهة للأحداث عن طريق قيادة واعية قادرة على معاونتهم في التكيف مع النمو الاجتماعي، القصد من

¹-الطاهر زخمي، المراكز المتخصصة لإعادة التربية ودورها في اصلاح الأحداث الجانحين، Journal of Private Law، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، ص:48.

هذه الخدمات هو تنظيم علاقات الحدث و تكيفه مع نفسه و مع المجتمع الذي يعيش فيه مع إكسابه الصفات الاجتماعية اللازمة لحياته.¹

- البرامج الصحية و التعليمية لإعادة إدماج الأحداث:

تقوم أجهزة الدولة بمهمة إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المحبوسين، وذلك عبر التعاون مع أفراد المجتمع المدني بحسب البرنامج التي تسطره اللجنة الوزارية المشتركة المنصوص عليها في قانون رقم 04-05 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي.

- **التأهيل الصحي والنفسي:** تتمحور آلية التأهيل الصحي والنفسي للأحداث الجانحين على جملة من التدابير التي نتناولها في هذا المطلب.

-**تقديم الفحوصات والعلاجات للحدث المحبوسين:** تنشأ عيادة طبية بداخل كل مؤسسة عقابية، والتي يمكن للحدث الجانح الاستفادة على إثرها من رعاية صحية وفحوصات طبية مستمرة، بحسب المادة 119 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، اذ تعد الرعاية الصحية من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها جميع المحبوسين بدون استثناء، بحسب المادة 57 ف 1 من نفس القانون، بقولها: (الحق في الرعاية الصحية مضمون لجميع فئات المحبوسين)، وكما تضيف الفقرة 2 من نفس هذه المادة بأن تطبيق الشخص المحبوس يكون في مصحة المؤسسة العقابية، فاذا انعدمت الوسائل والأجهزة الطبية اللازمة، فإنه يُحول الحدث المريض الى أقرب مؤسسة استشفائية لتلقي العلاجات الضرورية، مرفوقا بالحراسة التابعة للمؤسسة العقابية محل الاحتباس.

وكما يتعين على مارسي الصحة بالعيادة الطبية أن يقدموا له الاسعافات والعلاجات الضرورية، بإعتبارها من أهم مقومات الرعاية الصحية، وكما يمكن أن تُجرى له التحاليل والتلقيحات الضرورية، للوقاية من الأمراض المعدية، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات خلال جائحة كوفيد 19 على اتخاذ حزمة من التدابير الاحترازية لتفادي انتشار الفيروس في المؤسسات العقابية وذبك عبر :

¹ - رثيمي أسماء، تراس عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

✚ تطبيق نظام المحاكمة المرئية عن بعد، دون حضور المتهم المحبوس مؤقتاً الى قاعة الجلسة من أجل تفادي انتشار الفيروس.

✚ توفير الوسائل والمعدات الضرورية لمنع انتشار الفيروس في داخل المراكز المتخصصة للأحداث.¹

-المساعدة النفسية والاجتماعية:

من البديهي أن يتعرض الحدث الجانح إلى صدمة نفسية، جراء ارتكابه لفعل إجرامي ينجر عنه إدانته بعقوبة سالبة للحرية، وذلك ما من شأنه التأثير على نفسيته وطريقه تفكيره، لذلك أوجبت المعاملة العقابية أن يعرض جميع المحبوسين وجوباً على الطبيب، وكذا على الأخصائي النفسي حين دخولهم إلى المؤسسة العقابية، من أجل تجاوز تلك الصدمة النفسية ومخلفاتها التي يتعرض لها.

وكما أن العيادة الطبية المختصة في الطب النفسي يمكن أن يرجع إليها الحدث كلما اقتضت الضرورة لذلك من أجل سهولة إعادة إدماجه في المجتمع، طبقاً لأحكام المادة 58 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، وكما يتم تعيين في كل مؤسسة عقابية وبما في ذلك المراكز المتخصصة للأحداث مختصون في علم النفس والمساعدين والمساعدات الاجتماعيين، والذي يتمحور دورهم فيما يلي:

✓ التعرف على شخصية المحبوس من خلال التعرف على نمط تفكيره وشخصيته، إن كانت منحرفة، سوية، شاذة، نرجسية أو قد يكون الشخص سيكوباتياً وغيرها من الصفات المساعدة على حل مشاكل الحدث الجانح.

✓ يظهر الأخصائيون النفسيون وكذا مصالح المساعدة الاجتماعية على مساعدة الحدث في حل مشاكله الشخصية والعائلية، والتي يمكن أن تدفعه إلى الإجرام، ومن ثم إيجاد الحلول الكفيلة من أجل تنقية تفكيره.

¹ - دليل تدريب موظفي السجون على حقوق الإنسان، حقوق الإنسان والسجون، منشورات الأمم المتحدة، جنيف، 2004، ص:60.

✓ مساعدة الأخصائي الاجتماعي على فهم الأسباب التي أدت إلى انحراف الحدث، ودراسة تاريخه الاجتماعي، وتحليل دور عائلته في تفسير سلوكه الإجرامي، ومدى وعيه بخطورة أفعاله.¹

✓ نستطيع القول بأن مراكز إعادة التربية هي عبارة عن مؤسسات اجتماعية وتربوية متخصصة لا يقتصر دورها على معالجة المشكلات السلوكية أو التعليمية التي يعاني منها المستفيدون، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة بناء شخصية الفرد وتأهيله للاندماج الإيجابي داخل المجتمع. ومن هذا المنطلق، فإن وظيفة هذه المراكز ليست وظيفة علاجية فقط، وإنما هي وظيفة تربوية واجتماعية تهدف إلى معالجة الأسباب التي أدت إلى ظهور صعوبات التكيف أو الانحراف أو الإقصاء، والعمل على تهيئة الفرد نفسيًا وتربويًا واجتماعيًا لاستعادة مكانته ودوره داخل أسرته ومحيطه الاجتماعي.

ومن المنظور السوسيولوجي، تمثل مراكز إعادة التربية إحدى آليات الضبط الاجتماعي التي يعتمدها المجتمع للحفاظ على تماسكه، غير أن هذا الضبط لا يقوم على العقاب أو الإقصاء، بل على الإصلاح وإعادة الإدماج. فالفرد الذي يعاني من صعوبات في التكيف أو من اضطرابات سلوكية لا يُنظر إليه باعتباره مصدرًا للانحراف فقط، وإنما باعتباره نتاجًا لمجموعة من العوامل الأسرية والاقتصادية والثقافية والتربوية التي أثرت في مسار نموه. لذلك، فإن تدخل هذه المراكز يقوم على معالجة الفرد في إطار بيئته الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف التي أسهمت في تشكيل سلوكه.

وتكشف طبيعة البرامج المعتمدة داخل مراكز إعادة التربية أن العملية التأهيلية تقوم على التكامل بين الجوانب التربوية والنفسية والاجتماعية والمهنية. فإلى جانب التعليم والتكوين، يتم التركيز على تنمية المهارات الاجتماعية، وتعزيز الثقة بالنفس، وتنمية القدرة على التواصل، واحترام القوانين، وتحمل المسؤولية، وهي عناصر أساسية تساعد المستفيد على إعادة بناء

¹ - وفاء مطيع، الرعية الاجتماعية للأحداث الجانحين، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 8، العدد 1، الجزائر 2018، ص: 187.

هويته الاجتماعية والاندماج في الحياة العامة. وهذا يؤكد أن إعادة التربية ليست مجرد تصحيح للسلوك، وإنما عملية متكاملة تستهدف بناء شخصية متوازنة قادرة على التفاعل الإيجابي مع المجتمع.

كما يتضح أن نجاح هذه المراكز لا يرتبط فقط بجودة البرامج التربوية، بل يتوقف أيضًا على طبيعة التعاون بين مختلف الفاعلين، وفي مقدمتهم الأسرة، والمؤسسة التربوية، والأخصائيون النفسيون والاجتماعيون، والهيئات الصحية، والجمعيات المدنية. فإعادة الإدماج عملية جماعية تتطلب تنسيقًا مستمرًا بين مختلف المؤسسات، لأن الاقتصار على التدخل داخل المركز دون توفير بيئة اجتماعية داعمة بعد مغادرة المستفيد قد يؤدي إلى عودة المشكلات السابقة وصعوبة تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، تكشف الدراسة أن مراكز إعادة التربية تواجه تحديات متعددة، من بينها محدودية الإمكانيات المادية، ونقص الموارد البشرية المتخصصة، وارتفاع عدد الحالات مقارنة بالإمكانات المتاحة، إضافة إلى استمرار بعض التمثلات الاجتماعية السلبية التي تنظر إلى المستفيدين من هذه المراكز بنوع من الوصم والتمييز. وتؤثر هذه العوامل في فعالية برامج إعادة الإدماج، مما يستدعي تطوير السياسات العمومية، وتوفير تكوين متخصص للعاملين، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية هذه المؤسسات ودورها الوقائي والتنموي.

وعليه، يمكن اعتبار مراكز إعادة التربية مؤسسات استراتيجية في تحقيق الأمن الاجتماعي والتنمية البشرية، لأنها لا تكتفي بعلاج آثار المشكلات، بل تسعى إلى معالجة أسبابها وإعادة تأهيل الأفراد ليصبحوا عناصر فاعلة داخل المجتمع. ويعكس هذا الدور تطور الفكر التربوي والاجتماعي الذي انتقل من منطق العقاب والعزل إلى منطق الإصلاح والتمكين، انطلاقًا من الإيمان بأن لكل فرد القدرة على التغيير متى توفرت له الظروف التربوية والاجتماعية المناسبة. ومن ثم، فإن الاستثمار في تطوير مراكز إعادة التربية، ودعم برامجها، وتعزيز الشراكة بينها وبين مختلف المؤسسات، يعد استثمارًا في بناء مجتمع أكثر تماسكًا وعدالة، قادر على احتواء أفرادهِ ومساعدتهم على تجاوز الصعوبات وتحقيق الاندماج الاجتماعي بصورة إيجابية ومستدامة.

خلاصة:

تُعدّ مراكز إعادة التربية من الركائز الأساسية في منظومة رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تسهم في تقديم خدمات تربوية ونفسية واجتماعية متكاملة تهدف إلى تنمية قدرات الأفراد وتحقيق أقصى درجات الاستقلالية لديهم. فهي لا تقتصر على الجانب التعليمي فقط، بل تعمل على إعادة دمج المستفيدين في المجتمع من خلال برامج متخصصة تراعي خصوصيات كل حالة.

كما تلعب هذه المراكز دورًا مهمًا في دعم الأسر وتوعيتها بكيفية التعامل مع أبنائها، مما يعزز من فعالية عملية التأهيل ويضمن استمراريته خارج نطاق المركز. ورغم التحديات التي قد تواجهها، مثل نقص الإمكانيات أو الكوادر المتخصصة، تبقى هذه المراكز أداة فعالة لتحقيق الإدماج الاجتماعي والتربوي.

وفي الأخير، فإن تطوير مراكز إعادة التربية وتحسين خدماتها يُعد ضرورة ملحة لبناء مجتمع متوازن وعادل، يضمن لكل أفرادهِ — بغض النظر عن قدراتهم — فرصًا متكافئة للحياة الكريمة والمشاركة الفعالة.

الفصل العاشر

المناهج التربوية للمؤسسات
المتخصصة

الفصل العاشر: المناهج التربوية للمؤسسات المتخصصة:

تمهيد:

تُعَدُّ المناهج التربوية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العملية التعليمية في مختلف المؤسسات، غير أنَّها تكتسب أهمية خاصة داخل المؤسسات المتخصصة نظرًا لطبيعة الفئات التي تستهدفها، كالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو الحالات التي تتطلب رعاية تعليمية وتأهيلية خاصة. فهذه المناهج لا تقتصر على نقل المعارف فحسب، بل تتجاوز ذلك لتشمل تنمية المهارات الحياتية والاجتماعية، وتعزيز الاستقلالية لدى المتعلمين، مع مراعاة الفروق الفردية وخصوصيات كل حالة. ومن هنا، فإن تصميم المناهج في هذه المؤسسات يستند إلى أسس علمية وتربوية دقيقة، تجمع بين الجوانب النفسية والتربوية والعلاجية، بهدف تحقيق التكامل في بناء شخصية المتعلم وتمكينه من الاندماج الفعّال في المجتمع.

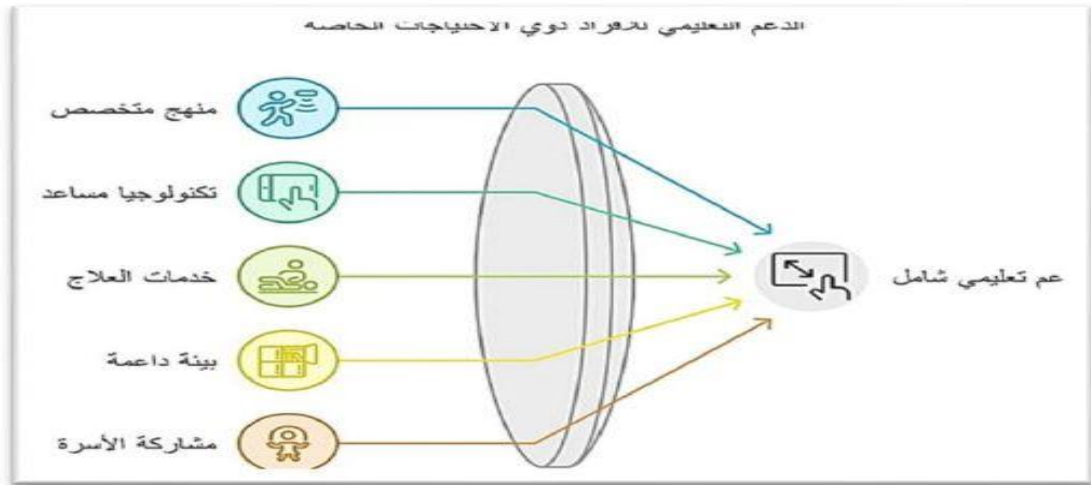
1- البرامج والخدمات التعليمية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة

تعد البرامج التعليمية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة مهمة للغاية في خلق بيئة تعليمية شاملة، حيث تستخدم هذه البرامج أساليب متنوعة تلبي احتياجات الطلاب المختلفة، مما يساعد على تعزيز تفاعلهم ومشاركتهم في التعليم. على سبيل المثال تركز بعض البرامج على التعلم النشط الذي يشجع على المشاركة النشطة، ويعمل على تطوير مهاراتهم الاجتماعية والإدراكية. كما يتم استخدام التكنولوجيا المساعدة لتعزيز التعلم، مما يسمح للمعلمين باستخدام أدوات مثل التطبيقات التفاعلية والأجهزة الذكية التي تدعم التعلم الفردي.

كل هذه الأساليب تساعد في بناء ثقة الطلاب بأنفسهم وجعلهم أكثر استقلالية في بيئة تعليمية داعمة، لتقديم خدمات تعليمية جيدة للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، من الضروري الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية لضمان حصولهم على أقصى قدر من الفوائد فضلاً عن المحتوى التعليمي، ينبغي على المؤسسات التعليمية توفير بيئات آمنة لجميع الطلاب، مما يتطلب تشكيل فرق تعليمية متخصصة بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجات هؤلاء الطلاب. وفي هذا السياق، يؤدي

دور دعم الأسرة دوراً حاسماً في نجاح هذه البرامج، حيث من الضروري تثقيف الأسر حول كيفية دعم أبنائها وتعزيز تفاعلهم داخل المجتمع.¹

على سبيل المثال، تؤكد ماريا كاهيل وآخرون (2024) على أهمية التعاون بين الجامعات والجهات الحكومية في تطوير البرامج التي تلبي الخصائص الفردية للطلبة، مما يساعد في تحقيق الأهداف التعليمية. فضلاً عن ذلك، تمثل التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من البرامج والخدمات للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. تسهل التكنولوجيا الوصول إلى الموارد التعليمية المتنوعة، وتعزز إستراتيجيات التعلم الشخصي. لذلك ينبغي على المؤسسات التعليمية الاستفادة من العناصر التكنولوجية الحديثة في مناهجها لتحقيق نتائج مثالية. على سبيل المثال، تسلط كندا جليكو كير (2024) الضوء على المشاريع التي تهدف إلى تطوير خدمات دعم التعلم المبتكرة التي تتوافق مع احتياجات الأفراد المختلفين. تعد هذه المشاريع خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف التعليمية، حيث تعمل على تحسين جودة التعليم خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف التعليمية، حيث تعمل على تحسين جودة التعليم وخلق فرص متكافئة عن طريق هذه الإستراتيجيات، يمكن للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة إطلاق العنان لإمكاناتهم والمساهمة بفعالية في المجتمع.



رسم توضيحي الدعم التعليمي للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة²

المصدر: علاء عبد الخالق حسين المندلاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

¹ - علاء عبد الخالق حسين المندلاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

² نفس المرجع، ص: 45.

2- إستراتيجيات التدريس في التربية الخاصة: Instructional Methods in Special Education

إن تباين الحاجات والخصائص لذوي الاحتياجات الخاصة يتطلب من القائمين عليهم خاصةً المُعلم بصورة أولى من إعداد برنامج تربوي فردي يتماشى مع حاجات كل فرد، ولذلك يتعذر على مُعلم التربية الخاصة اتباع استراتيجية مُحددة وإنما يعتمد على التنوع في استخدامها بحيث تُحقق الفاعلية المطلوبة في ظل الفروق الفردية لهؤلاء الأفراد.

وقد ذكرت الحديدي والخطيب بعض من استراتيجيات التدريس للفئات الخاصة والتي تصنف الى :

- التربية التصحيحية أو العلاجية: Remedial education

وتهدف الى مساعدة المُتعلّم على ذو الحاجات الخاصة على اكتساب المهارات اللازمة للتغلب على الصعوبات التي تفرضها حالات الإعاقة، وتطوير أدائه وكبح الاستجابات غير المُناسبة وتشجيع الاستجابات التي تصدر عنه.

- التربية التعويضية : Compensatory education

تتضمن توظيف أدوات ومعدات ووسائل مكيّفة أو معدلة لتحقيق الأهداف التي يتعذر تحقيقها عن طريق البرامج العلاجية والتصحيحية، ويشتمل التدريس الفعال في التربية الخاصة شأنه شأن التدريس الفعال عموماً على: التخطيط للتدريس (من تحديد للأهداف واختيار طريقة تنفيذ الدرس وتبني توقعات المتعلمين)، إدارة التدريس وتنظيمه، تنفيذ الدرس، ثم عملية التقويم (مدى فاعلية الدرس ومستوى تقدمهم وتزويدهم بالتغذية الراجعة).

أما من الناحية الميدانية والتطبيق الفعلي في الأقسام الخاصة، فقد استندت الباحثة لبعض الاستراتيجيات التي يعتمد عليها معلمي التربية الخاصة في الجزائر والتي تتمحور حول : التعليم الفردي، التعلم متعدد الحواس، التكرار والمراجعة، التكنولوجيا المساعدة، التعلم العملي، التعليم التعاوني، التعليم القائم على الاهتمامات والميول، التعليم المتدرج والمتباين.¹

¹جمال الخطيب ، منى الحديدي، المدخل الى التربية الخاصة، دار الفكر، الأردن، 2009، ص ص 26،27.

وكل هذه الاستراتيجيات تعتمد على فهم عميق لقدرات واحتياجات المتعلمين، مع توفير الدعم اللازم لتعزيز استقلاليتهم واندماجهم في المجتمع. فاستراتيجيات التدريس ليست مجرد أدوات للمعلم، بل هي أساس نجاح العملية التعليمية في التربية الخاصة لها دورها المحوري في بلورة مهام المعلم وتقديم الوسائل التي يحتاجها للتغلب على التحديات، وتحقيق الأهداف التعليمية، ودعم تطور المتعلمين أكاديمياً واجتماعياً .

3- التكنولوجيا المساعدة في برامج التعليم الخاص:

وبالتالي نستطيع القول أن توظيف التكنولوجيا المساعدة من الوسائل الأساسية لتمكين الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول إلى التعليم بصورة عادلة، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات وأساليب حديثة تدعم الإدماج التعليمي. فبفضل هذه التقنيات، يصبح بإمكان الطلبة تجاوز الصعوبات التي تعترضهم داخل البيئة المدرسية، مما يسهم في تسهيل مشاركتهم الفعالة في عملية التعلم.

وتُظهر الدراسات أن دمج التكنولوجيا المساعدة في التعليم ينعكس إيجاباً على التحصيل الأكاديمي للطلبة ذوي الإعاقة، كما يعزّز ثقتهم بأنفسهم واستقلاليتهم. غير أن تحقيق هذا التقدم يتطلب من المعلمين امتلاك الكفاءات والمهارات اللازمة لاستخدام هذه الأدوات بكفاءة، الأمر الذي يستدعي توفير برامج تدريبية متخصصة ضمن مسار تطويرهم المهني.

كما تسهم هذه التكنولوجيا في تعزيز التفاعل الاجتماعي بين الطلبة وأقرانهم، مما يدعم اندماجهم داخل المجتمع المدرسي. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري أن تعتمد برامج التربية الخاصة على تكنولوجيا المعلومات كمدخل أساسي لتحسين جودة التعليم ورفع فعالية المناهج الموجهة لهذه الفئة.

إن تكنولوجيا تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ليس تعلماً قائماً بذاته كما يظن البعض، وإنما تعتمد على ركائز أساسية متمثلة في علوم أخرى مختلفة مثل علم النفس، ونظريات الاتصال، والإدارة التعليمية، والمناهج، وطرق التدريس، وغيرها من العلوم الأخرى التي تهتم بالعملية التعليمية من جوانبها المختلفة.

وتُعرف تكنولوجيا تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة على النحو التالي:¹

وهي النظرية والتطبيق في تصميم واستخدام وإدارة وتقويم البرامج الخاصة بالأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة لتيسير عملية التعليم والتعلم، والقدرة على التعلم الذاتي والتعامل مع مصادر التعلم المتنوعة لإثراء خبراتهم وسماتهم وقدراتهم الشخصية.

وتعرف كذلك بأنها العلم الذي يعتمد على أسلوب النظم، و يتبنى الأساليب المنهجية وطرق التفكير لتوظيف المصادر البشرية والمادية والابداع الانساني، ذلك من أجل تقديم منتج يهدف الى حل مشكلات التعليم أو اثراء المواقف التعليمية في مجال تعليم الفئات الخاصة والتعامل مع مشكلاتهم.

4- خدمات الدعم وإعادة التأهيل المقدمة للمتعلمين:

في السنوات الأخيرة، خضعت خدمات الدعم والتأهيل للمتعلمين، ولا سيما في التعليم الخاص لتغييرات كبيرة تهدف هذه الخدمات إلى تلبية احتياجات المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة وتزويدهم بالدعم المناسب، مما يساعد على تحسين تكيفهم الاجتماعي والنفسي. تشير الأبحاث إلى أن وجود خطط واضحة وخدمات مصممة جيدًا يمكن أن يؤدي إلى تحسين التجارب التعليمية لهؤلاء الطلاب.

5- التربية الخاصة استراتيجيات وتوجهات حديثة لتعزيز الإدماج التعليمي

اندماجهم في بيئات تعليمية داعمة إلى تحسين نتائجهم الأكاديمية والاجتماعية (أدريا وآخرون، 2023). من المهم أن تتضمن هذه الخدمات استراتيجيات تفاعلية تشجع على مشاركة المتعلمين النشطة، مما يسهل تحقيق أهدافهم التعليمية على نحو أفضل. تكمن أهمية الدعم المقدم للمتعلمين في مساهمته في تنمية مهاراتهم الاجتماعية والنفسية، وتعزيز استقلاليتهم وثقتهم بأنفسهم. يواجه المعلمون تحديات مختلفة في تقديم هذا الدعم، حيث يحتاجون إلى ضمان التوافق بين البرامج التعليمية واحتياجات الطلاب. ينبغي تنفيذ سياسات واضحة ودعم مستمر للمعلمين لتعزيز قدرتهم على التعامل بفعالية مع هذه الفئات من الطلاب، مما يؤثر في نهاية المطاف على نحو إيجابي

¹ - الدراجي عروسي و رابع صغيري، تكنولوجيا التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة ،مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة مستغانم، المجلد 5، العدد 19، 2020 ، ص:14.

على جودة التعليم. أظهرت الدراسات أن الفشل في تقديم الدعم الكافي يمكن أن يؤدي إلى تفويت الفرص التعليمية وتقويض الأهداف طويلة الأجل للمتعلمين. علاوة على ذلك، فإن تحسين خدمات الدعم والتأهيل يتطلب التنسيق بين قطاعات متعددة، بما في ذلك الأسر والمدارس والمجتمع. وتعتمد الاستفادة من هذه الخدمات على تنفيذ استراتيجيات شاملة تدمج التعليم والرعاية.¹

✓ يتضح من خلال دراسة المناهج التربوية المعتمدة في المؤسسات المتخصصة أنها لا تقوم على مبدأ توحيد التعليمات كما هو الحال في التعليم العام، وإنما تنطلق من مبدأ تفريد التعليم ومراعاة الخصائص الفردية لكل متعلم. فهذه المناهج تُبنى على أساس تشخيص دقيق لقدرات المتعلم وحاجاته التعليمية والنفسية والاجتماعية، مما يجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع مختلف فئات ذوي الاحتياجات الخاصة. ومن هذا المنطلق، لا يقتصر هدفها على نقل المعارف الأكاديمية، بل يمتد إلى تنمية القدرات الوظيفية والمهارات الحياتية والاجتماعية التي تساعد المتعلم على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية والاندماج في المجتمع.

ومن المنظور السوسولوجي، تعكس هذه المناهج تحولاً في فلسفة التربية من نموذج يركز على توحيد المتعلمين وإخضاعهم لمعايير موحدة، إلى نموذج يعترف بالتنوع الإنساني ويعتبر الاختلاف سمة طبيعية داخل المجتمع. فالمناهج في المؤسسات المتخصصة لا تنظر إلى الإعاقة بوصفها عجزاً يحد من قيمة الفرد، وإنما تنظر إليها باعتبارها وضعية تستدعي تكيف البيئة التعليمية وتوفير الوسائل المناسبة لضمان حق المتعلم في التعلم والمشاركة. وهذا التوجه يعكس انتقال السياسات التربوية الحديثة من منطق الرعاية والإحسان إلى منطق الحقوق والعدالة الاجتماعية، حيث يصبح التعليم حقاً مكفولاً للجميع بصرف النظر عن قدراتهم أو إعاقاتهم.

كما يتبين أن فعالية هذه المناهج لا ترتبط فقط بمحتوياتها، وإنما تعتمد على تكامل مجموعة من العناصر، من بينها كفاءة الموارد البشرية، وتنوع الوسائل الديداكتيكية، واعتماد التقويم المستمر، وإعداد البرامج الفردية، والتنسيق بين مختلف المتدخلين من معلمين وأخصائيين وأسر. فالمتعلم في المؤسسات المتخصصة يحتاج إلى تدخل تربوي متعدد الأبعاد يجمع بين الجوانب التعليمية

¹ نفس المرجع، ص: 15.

والنفسية والاجتماعية والصحية، وهو ما يجعل المنهج التربوي جزءاً من مشروع متكامل لإعداد الفرد وتمكينه من التكيف مع محيطه.

ومن جهة أخرى، تكشف دراسة هذه المناهج أن نجاحها لا يُقاس فقط بمستوى التحصيل الدراسي، وإنما بقدرتها على تحسين جودة حياة المتعلم وتنمية مهاراته في التواصل والتفاعل الاجتماعي واتخاذ القرار والاعتماد على الذات. فالمؤسسات المتخصصة لا تهدف إلى إعداد المتعلم لاجتياز الامتحانات فقط، بل تسعى إلى تأهيله للاندماج الأسري والمهني والاجتماعي، بما يضمن مشاركته الفاعلة في المجتمع ويحد من مظاهر التهميش والإقصاء التي قد يتعرض لها.

ورغم الأهمية الكبيرة لهذه المناهج، فإن تطبيقها يواجه مجموعة من التحديات التي تحد من فعاليتها، من أبرزها محدودية الإمكانيات المادية، ونقص الوسائل التعليمية المتخصصة، وقلة الكوادر المؤهلة، وغياب التكوين المستمر، إضافة إلى ضعف التنسيق بين المؤسسة والأسرة وبعض الخدمات الاجتماعية والصحية. كما أن التطور السريع في المعرفة والتكنولوجيا يفرض مراجعة مستمرة لهذه المناهج حتى تواكب المستجدات العلمية وتستجيب للحاجات المتغيرة للمتعلمين.

وعليه، يمكن القول إن المناهج التربوية للمؤسسات المتخصصة تمثل أحد أهم ركائز التربية الخاصة، لأنها تجسد مبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف في التعليم، وتسعى إلى تمكين المتعلم من استثمار إمكانياته وتحقيق استقلالته والمشاركة الفاعلة في المجتمع. لذلك، فإن تطوير هذه المناهج لا ينبغي أن يقتصر على تعديل المحتويات الدراسية، بل يجب أن يشمل تحديث طرائق التدريس، وتعزيز التكوين المتخصص، وتوفير الموارد اللازمة، وإرساء شراكة فعالة بين المؤسسة والأسرة والمجتمع، بما يضمن تحقيق الأهداف التربوية والاجتماعية للتربية الخاصة، ويسهم في بناء منظومة تعليمية أكثر شمولاً وعدالة تستجيب لاحتياجات جميع المتعلمين.

خلاصة:

إذاً المناهج التربوية للمؤسسات المتخصصة تركز على مبدأ **تفريد التعليم**، أي تكييف المحتوى والأنشطة وطرق التدريس وفق الفروق الفردية، بدل الاعتماد على منهج موحد. كما تعتمد على **التشخيص الدقيق** لقدرات المتعلم لتحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، مع التركيز على تنمية المهارات الأساسية (الأكاديمية، الحياتية، الاجتماعية).

تتميز أيضاً باستخدام **استراتيجيات تعليمية مرنة** (كالتعلم النشط، والتعلم باللعب، والتدريب الوظيفي)، إضافة إلى توظيف وسائل تعليمية متنوعة (بصرية، سمعية، حسية). ويتم تقويم التعلم فيها بشكل مستمر وتكويني، بهدف تحسين الأداء وليس فقط الحكم عليه.

وفي المجمل، تهدف هذه المناهج إلى **تحقيق الاستقلالية والاندماج الاجتماعي** للمتعلمين، من خلال إعدادهم للحياة اليومية والمهنية، وليس فقط التحصيل الدراسي التقليدي.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذا المقياس، يتضح أن التربية الخاصة ليست مجرد مجال تعليمي تقني، بل هي توجه إنساني وحضاري يعكس مدى وعي المجتمعات بحقوق جميع أفرادها في التعلم والعيش الكريم دون إقصاء أو تهميش. فقد أبرز هذا المقياس أهمية فهم خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعرّف على حاجاتهم المتنوعة، والعمل على تلبية هذه الحاجات من خلال مناهج وأساليب تربوية متكيفة ومرنة.

كما تم التأكيد على أن نجاح العملية التربوية في هذا المجال يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى اعتماد مبادئ أساسية، مثل تفريد التعليم، والتشخيص المبكر، والتكامل بين مختلف المتخصصين، إلى جانب توفير بيئة تعليمية داعمة تشجع على التعلم وتُعزز الثقة بالنفس. ولا يمكن إغفال الدور الكبير الذي يلعبه المعلم، باعتباره حجر الزاوية في تحقيق أهداف التربية الخاصة، من خلال كفاءته المهنية وقدرته على التكيف مع مختلف الحالات.

ومن جهة أخرى، برزت أهمية الدمج التربوي كخيار استراتيجي يهدف إلى إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية العادية، بما يحقق لهم فرصاً متكافئة للتعلم والتفاعل الاجتماعي، ويُسهّم في تغيير نظرة المجتمع نحو هذه الفئة. غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب توفير شروط مناسبة، من تكوين للمعلمين، وتكييف للمناهج، وتوفير الوسائل التعليمية اللازمة.

كما أن التحديات التي تواجه التربية الخاصة، سواء على المستوى التربوي أو الاجتماعي، تفرض ضرورة العمل المستمر على تطوير البرامج والخدمات، ومواكبة المستجدات العلمية، وتبني سياسات تعليمية شاملة تضمن جودة التعليم للجميع. فالتربية الخاصة ليست مسؤولية فردية، بل هي مسؤولية جماعية تشترك فيها الأسرة، والمؤسسة التربوية، والمجتمع ككل.

وفي الأخير، يمكن القول إن الاستثمار في التربية الخاصة هو استثمار في الإنسان، حيث يساهم في تنمية قدرات الأفراد، وتعزيز استقلاليتهم، وتمكينهم من الاندماج الفعّال في المجتمع، ليصبحوا عناصر منتجة وقادرة على الإسهام في التنمية. ومن هذا المنطلق، يبقى تطوير هذا المجال ضرورة ملحة لتحقيق العدالة التربوية وبناء مجتمع أكثر شمولاً وإنصافاً.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية :

1. ابراهيم أسعد، مشكلة الطفولة والمراهقة، منشورات دار الأفاق الجديدة للنشر، بيروت ، 1996.
2. ابراهيم سالم السباطي وآخرون، التدخل المبكر، مكتبة الراشد، القاهرة (مصر) ، ب.ط،(ب ت).
3. بشاطة منير، شويل سامية، أثر الدمج المدرسي في مفهوم الذات لدى المعاق سمعيا، مجلة الجامع في الدراسات النفسية و العلوم التربوية، جامعة محمد بوضياف، العدد 8، 2018، ص18.
4. تيسير مفلح كوافحة و عمر فواز عبد العزيز، مقدمة في التربية الخاصة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 5، الأردن، 2011 .
5. جمال الخطيب ، منى الحديدي، المدخل الى التربية الخاصة، دار الفكر، الأردن، 2009.
6. جمال الخطيب و منى الحديدي، التدخل المبكر(مقدمة في التربية الخاصة) في الطفولة المبكرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
7. جمال محمد الخطيب ومنى صبحي الحديدي، المدخل الى التربية الخاصة، دار الفكر، الأردن، ط1، 2009.
8. راندا مصطفى الديب، المشكلات التي تواجه عملية دمج الأطفال، المؤتمر العلمي الأول، قسم الصحة النفسية (كلية التربية)، جامعة بنها، ب ت.
9. زياد كامل المللا وآخرون، أساسيات التربية الخاصة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، المملكة العربية السعودية، ط1، ب.ت.
10. زيد الشمري، تدريس الطلبة ذوي الاجتياجات الخاصة في مدارس الدمج (النظرية والتطبيق)، مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر، ط2، الكويت، 2019 .

11. الطاهر زحمي، المراكز المتخصصة لإعادة التربية ودورها في اصلاح الأحداث الجانحين، Journal of Private Law، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 (الجزائر).
12. عبد السلام عبد الغفار، سيكولوجية الطفل غير العادي والتربية الخاصة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
13. عبد الفتاح عبد المجيد الشريف، التربية الخاصة وبرامجها العلاجية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 2011.
14. عبد المطلب أمين القريطي، سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 2005.
15. عزة جلال عبد الله حسين، ذوي الاحتياجات الخاصة في الأفلام التي تبثها القنوات الفضائية وعلاقتها بمفهوم الذات لديهم، المكتب العربي للمعارف، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط1، 2017.
16. علاء عبد الخالق حسين المندلاوي، التربية الخاصة (استراتيجيات وتوجهات حديثة لتعزيز الإدماج التعليمي)، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بغداد، ط1، 2025 ص:21.
17. علي محمد جعفر، عوامل انحراف الأحداث ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989 .
18. فاروق محمد صادق، برنامج التربية الخاصة في مصر، المؤتمر السنوي الأول للطفل المصري تنشئته ورعايته، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس.
19. فتحة كركوش، ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
20. فريد الخطيب، الوجيز في تعليم الأطفال المعوقين عقليا، مؤسسة شيرين للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999.
21. محمد عبد القادر قواسمية ،جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

22. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، واقع دمج الطلبة ذوي الاعاقة (في مدارس التعليم العام بالدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج) ، 2021.
23. مسفر بن عقاب بن مسفر العتيبي، مقدمة في التربية الخاصة، شعلة الابداع للطباعة والنشر، مصر، ط1، 2018.
24. مصطفى نوري القمش، خليل عبد الرحمن المعاينة، سيكولوجية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (مقدمة في التربية الخاصة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ط 1، 2007.
25. وليد السيد أحمد خليفة ومراد علي عيسى، الاتجاهات الحديثة في مجال التربية الخاصة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
26. يوسف القريوتي، المدخل الى التربية الخاصة، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، 1995.

المجلات:

27. بن سلطان علي محمد الأمين، فاعلية الدمج الاكاديمي على المهارات الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقون عقليا)، مجلة الحوار الثقافي، جامعة عبد الحميد بن باديس، المجلد 10، العدد 2، 2021، ص: 273.
28. حمودي فطيمة الزهرة ليندة، بن بلقاسم أحمد، حماية ذوي الإعاقة من التمييز وخطاب الكراهية وفقاً لقواعد القانون الدولي والتشريع الجزائري، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 06، العدد 03، الجزائر، 2021.
29. الدراجي عروسي ورابع صغيري، تكنولوجيا التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة مستغانم، المجلد 5، العدد 19، 2020 .
30. رتيمي أسماء، تراس عبد الرحمن، التسيير الاداري والبيداغوجي للمؤسسة (مراكز اعادة التربية انموذجا) ، مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية-بحوث ودراسات- ، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2021.

31. زرداني فتيحة، دور مراكز إعادة التربية في اعادة الادماج الاجتماعي للأحداث المنحرفين (دراسة حالة على عينة من الأحداث بمركز اعادة التربية بالبليدة)، مجلة المعيار، المجلد 28، العدد 2، الجزائر، 2024 .
32. زرقط عمر، أليات مكافحة التمييز وخطاب الكراهية وفقاً للقانون 05/20 ، مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، المجلد (06)، العدد (02)، ديسمبر 2022.
33. سعاد بن نجار ،مجلة سوسيولوجيا، تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر،المجلد 05/العدد: 02 (2021).
34. عبد الرحمان امينة محمد عثمان, اتجاهات الطالبات العاديات بمدارس الدمج نحو المعاقات عقليا و علاقتها ببعض المتغيرات, دراسة حالة المدرسة الثانوية الثانية في محافظة الزلفي, المجلة العربية لعلوم الإعاقة و الموهبة, المؤسسة العربية للتربية و العلوم و الآداب, العدد5, 2018.
35. عبد الرزاق عمار، عوائق التربية الخاصة، المجلة العربية للتربية (السنة الثانية، العدد الأول)، ادارة التربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1982.
36. لالوش صليحة، عبيب غنية، التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجزائر، 2021.
37. نعيمة بن يحي، حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التشريع الجزائري(دراسة في القانون 02-09)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17 ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر (سعيدة -الجزائر)، جانفي 2018 .
38. وفاء مطبع، الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور ،الجلفة، المجلد 8، العدد 1، الجزائر 2018.

المحاضرات والمطبوعات:

39. حوامدي الساسي، محاضرات مقياس التربية الخاصة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2021/2020.

40. نادية سعيد عيشور، التربية الخاصة، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص علم اجتماع التربية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين -سطيف-2- الجزائر، 2020/2019.

المواثيق والقوانين:

41. دليل تدريب موظفي السجون على حقوق الانسان، حقوق الانسان والسجون، منشورات الأمم المتحدة، جنيف، 2004.

42. مرسوم تنفيذي رقم 04/03 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1423 الموافق 19 يناير 2003 ، يحدد كفاءات تطبيق أحكام المادة 07 من القانون رقم 09/02 و المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم ، ج . ر العدد 04 .

43. قانون رقم 09/02 مؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق ل 08 مايو سنة 2002 ، يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم ، المنشور في ج ر ، العدد 34 بتاريخ 14 ماي 2002 .

44. قانون رقم 09/02 مؤرخ في 22 صفر عام 1423 الموافق ل 20 مايو سنة 2022 ، يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم ، المنشور في ج ر ، العدد 32 بتاريخ 32 ماي 2022

45. القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 المتعلقة بحماية الصحة و ترقيتهم ، ج ر .

الكتب باللغة الأجنبية:

46. Garry Hornby-Inclusive-Special-Education_-Evidence-Based-Practices-for-Children-with Special-Needs-and-Disabilities لNew York : Springer Science+Business Media 2014

47. William L. Heward (2013) ل Exceptional-Children-Introduction-Special-Education لOhio state: pearson education INC.